حولية كلية الآداب

سنوية محكمة علمية

تصدرها

كلية الآداب - جامعة بنى سويف

عدد خاص (٤) فبراير ٢٠٢١

ISSN. Print: 2314 – 8160

ISSN. OnLine: 2314-8179

URL: https://jbsu.journals.ekb.eg/

مركز جامعة بني سويف للطباعة والنشر

هيئة التحرير

أ.د. جودة مبروك محمد	عميد الكلية	رئيس مجلس الإدارة
أ.د . رمضان عامر	وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا	نائب رئيس مجلس الإدارة
أ.م.د. مها أحمد إبراهيم	أستاذ علم المعلومات المساعد	رئيس التحرير
أ.م.د. منال سيد محمد	أستاذ علم الأرشيف المساعد	نائب رئيس التحرير
د. حاتم أنور عبد الله	مدرس المكتبات وعلم المعلومات.	مدير التحرير
أ.محمد ربيع عبد الظاهر	مدرس مساعد. كلية الآداب	محررالموقع الإلكتروني
أ.طه محمد طه حسن	مدرس مساعد. كلية الآداب	مصمم الصفحة
أ.نورة سيد أبو المجد	مدرس مساعد. كلية الآداب.	المحرر اللغوى (اللغة العربية)
أ. منال محمود		المسئول الادارى
أ. أحمد الشرقاوى		المسئول المالى
أ. عمر خلف		متابعة مالية

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. جبريل بن حسن العريشي أستاذ علم المعلومات . جامعة الملك سعود **عضو ًا**

أ.د. عيسى صالح الحمادي أستاذ اللغة العربية. الامارات العربية المتحدة **عضو ًا**

أ.د. مجدى شفيق السيد صقر أستاذ الجغرافية البشرية .جامعة المنصورة **عضو ًا**

الهيئة الاستشارية الدولية:

أ.د. نجاح قبلان حمد القبلان "استاذ المكتبات والمعلومات. قسم المكتبات والمعلومات . كلية الآداب . جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. المملكة العربية السعودية"

أ.د. شريف الدين بن دوبة "أستاذ الفلسفة.كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة الدكتور مولاى طاهر سعيدة الجزائر"

أ.د. عبيد سرور العتيبي "أستاذ الجغرافيا الاقتصادية و رئيس قسم الجغرافيا بكلية العلوم الاجتماعية .جامعة الكويت"

أ.د. محمد بلعباسي "أستاذ الأدب الحديث والمعاصر .جامعة حسيبة بن بوعلى فى الشلف الجزائر"

أ.د. إبراهيم بن عبد الله بن عبدالرحمن الزعيبر "أستاذ الإدارة التربوية والتخطيط فى كلية التربية بالمجمعة . المملكة العربية السعودية"

أ.د. هند بنت عقيل بن محمد الميزر "أستاذ الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية بقسم الدراسات الاجتماعية . كلية الآداب. جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية"

أ.د.محمد مليانى "أستاذ النقد الحديث والمعاصر بجامعة وهران"

أ.د.فوزية محمد على مراد "استاذ الدراسات الفلسفية . كلية الآداب . الجامعة الأسمرية الإسلامية"

أ.د. عبد الحسين رزوقى مجيد الجبورى "أستاذ علم النفس التربوى . قسم العلوم التربوية النفسية. جامعة بغداد "

أ.د.الهادى بووشمة "أستاذ مختص فى علم الاجتماع قسم علم الاجتماع بجامعة سيدى بلعباس"

أ.د. بلخيرى مراد "أستاذ علم الاجتماع. جامعة قسنطينة ٢ ، عبد الحميد مهرى"

أ.د. شناف خديجة "أستاذ علم الاجتماع جامعة عبد الحميد مهرى قسنطينة ٢"

أ.د. جبيقة أحمد محمد قزوي "أستاذ علم النفس . جامعة الجزائر ٢"

أ.د.جمال عيسى شليحى بلبكاى "أستاذ علم النفس .جامعة منتورى قسنطينة،الجزائر"

أ.د. وليد عبد العزيز عمار بخوش "أستاذ علم النفس . جامعة العربى بن مهيدى بأم البواقى (الجزائر)"

أ.د. مها ابراهيم ال كلثم " أستاذ المناهج وطرق التدريس. فلسفة التربية كلية التربية بالمجمعة – جامعة المجمعة"

أ.د.على عبد كنو على "أستاذ فلسفة علوم قرآن. كلية العلوم الاسلامية . جامعة ديالى"

أ.د. كريمة خدوسي "أستاذ علم النفس المعرفى جامعة البويرة"

الهيئة الاستشارية المحلية:

أ.د. أسامة السيد محمود على "أستاذ المكتبات و المعلومات. قسم المكتبات والمعلومات . كلية الآداب . جامعة القاهرة "

أ.د. إيناس حسين صادق احمد "أستاذ المكتبات و المعلومات. قسم المكتبات والمعلومات . كلية الآداب . جامعة حلوان "

أ.د. رباح فوزى محمد عبد اللطيف "أستاذ المكتبات والمعلومات بكلية الدارسات الانسانية جامعة الأزهر "

أ.د. سمير سعد حامد خطاب "أستاذ علم النفس الاجتماعى ورئيس قسم علم النفس – كلية الآداب. جامعة جنوب الوادى"

أ.د. محمود أحمد محمد خيال "استاذ علم النفس بكلية الاداب جامعة المنوفيه "

أ.د. خالد عبد الرازق السيد النجار "أستاذ علم النفس المساعد. كلية الآداب – جامعة القاهرة "

أ.د. عائشة محمود محمد عبد العال "أستاذ التاريخ القديم والآثارو رئيس قسم التاريخ. كلية البنات. عين شمس"

فكرة العدالة في الليبرالية الاجتماعية عند بريان باري

إعداد

د حمدي عبد الحميد محمد محمد

مدرس الفلسفة السياسية ـــكلية الآداب – جامعة سوهاج

الإستشهاد المرجعى:

حمدي عبد الحميد محمد محمد (٢٠٢١). فكرة العدالة في الليبرالية الاجتماعية عند بريان باري.

حولية كلية الآداب. جامعة بني سويف. عدد خاص (٤) فبراير ٢٠٢١، ص ص ١- ٦٠

المستخلص:

يتناول هذا البحث مفهوم العدالة عند «بريان باري» باعتباره أكثرَ محاور فلسفته السياسية اهتمامًا من قِبَلِه. فقد تعَرَّض باري لموضوع العدالة كمحاولة للوقوف على مفهومها، والأساس الذي تقوم عليه، وتحديد معاييرها، وغيرها من المسائل الأخرى المرتبطة بها، وخاصة المشكلة الأساسية المتمثلة في كيفية إزالة التعارض بين الحرية الفردية من جانب والمساواة من

جانب آخر؟ وهو الأمر الذي يدفعنا إلى محاولة الكشف عن ماهية خطابه السياسي حول العدالة؛ بحيث يمكننا أن نتتبع مسار هذا الخطاب وملامح تشكُّله ضمن إطاره في الفكر الليبرالي الاجتماعي.

المقدمة

يُعَدُّ البحث في موضوع العدالة من بين الأبحاث الحيوية المهمة في ميدان الفلسفة السياسية؛ فإذا كانت مشكلة «النظام الأمثل» من أقدم مشكلات الفلسفة السياسية، فإن مفهوم العدالة هو على الأرجح أقدم تصوراتها، كما أن الاثنين مرتبطان ببعضهما لدرجةٍ لا يمكن الفصل بينهما. فبالنسبة «لأفلاطون»، فإن أفضل النظم السياسية ليس سوى أقدرها على تحقيق العدالة، ولا يختلف الأمر بالنسبة «لأرسطو» حيث تمثل العدالة عنده الفضيلة الأولى للحياة السياسية بصفة عامة.

من هذا المنطلق، شَغَّلت العدالة اهتمام فلاسفة السياسة عبر العصور، ونادرًا ما نجد فيلسوفًا تجاهل هذه المسألة أو لم يُولِيها اهتمامًا معيَّنًا. كذلك فبالنظر إلى الاختلاف والتباين بين المذاهب السياسية، فقد كان من الطبيعي أن تختلف التأملات وأن تتعدد الرؤى الفلسفية حول العدالة في إطار الفكر الغربي. وعليه فقد مَرَّ مفهوم العدالة بتاريخ طويل بين الفلاسفة بدءًا من «أفلاطون»، و«أرسطو»، مرورًا بـ«توما الأكويني» (١٢٢٥-١٢٧٤). أما في العصور الحديثة، فقد اِحْتَلّت العدالة مكانًا بارزًا في أعمال الفلاسفة وكبار المفكرين من أمثال: «توماس هوبز» (١٥٨٨-١٦٧٩)، و«جون لوك» (١٦٣٢-١٧٠٤)، و«ديفيد هيوم» (١٧١١-١٧٧٦)، و«كانط» (١٧٢٤-١٨٠٤)، و«ماركس» (١٨١٨-١٨٨٣)، وغيرهم.

كذلك فقد عالج معظم فلاسفة السياسة المعاصرين موضوع العدالة؛ فوجدنا من بين الفلاسفة الذين قدموا إسهامات مهمة في هذا المجال- على سبيل المثال- «ف. هايك» (١٨٩٩-١٩٩٢)، و«جون رولز» (١٩٢١-٢٠٠٢)، و«روبرت نوزك» (١٩٣٨-٢٠٠٢)، و«ديفيد جوثيه» "David Gauthier" (١٩٣٢-...؟)، و«مايكل ولتزر» "Michael Walzer" (١٩٣٥-...؟)، «بريان باري» "Brian Barry" (١٩٣٦-٢٠٠٩)، و«مايكل ساندل» "Michael Sandel" (١٩٥٣-...؟)، وغيرهم

وإذا نظرنا إلى الفيلسوف البريطاني «بريان باري»، سنجد أن مسألة العدالة تحتل جوهر فلسفته السياسية، وهو ما يتضح في العديد من كتاباته التي تَصُبّ في مجملها- خاصة المتأخرة منها- في «الليبرالية الاجتماعية» (Social Liberalism)، وهو تيار نشأ من داخل «الليبرالية الكلاسيكية» (أو ما يُعرف «بالليبرالية الفردية»)، لكنه يختلف عنها حيث يؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق مصلحة الأقل انتفاعًا، ومن واجب الدولة كذلك توفير فرص عمل، ورعاية صحية، وتعليم مناسب لجميع الأفراد. ومن هذه الناحية الأخيرة يلتقي هذا التيار مع الاشتراكية، لكنه يفترق عنها نهائيًا؛ من حيث أنه يرتكز على مبدأ الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق من جانب، ويقر بالملكية الخاصة من جانب آخر.

من هنا فإن هذا البحث- الذي نحن بِصدده- يَنصَبُّ على مفهوم باري للعدالة باعتباره أكثرَ محاور فلسفته السياسية اهتمامًا من قِبَلِه. أما بالنسبة لأهمية البحثِ فتَرْجِع إلى كون العدالة إحدى أهم القيم التي ينبغي أن يقوم عليها أي مجتمع إنساني بصفة عامة، وكذلك نظرًا لارتباطها بالعديد من المجالات الإنسانية الأخرى، بالإضافة إلى أهمية آراء باري

حول العدالة. ونتيجة لهذا، ولأسبابٍ أخرى ستتضح في ثَنَايا هذه الدراسة، يصبح البحث في مفهوم العدالة عنده مطلبًا ضروريًا ومُجديًا إلى حدٍّ كبير.

إشكالية البحثِ.

بالنسبة لإشكالية البحثِ فتتضح من خلال هذا التساؤل: كيف استطاع باري أن يطرح تصورًا محددًا للعدالة في إطار الفلسفة الليبرالية الاجتماعية؟

وتتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الأخرى التي سأحاول الإجابة عنها:

- كيف يمكن أن نُميِّز بين المسائل التي تقع في صميم «العدل»، وتلك التي تخرج عن دائرته؟
- ما الصور المختلفة التي يتجلَّى فيها مفهوم باري للعدالة؟
- ماذا تعني «الحرية»؟ وما حدود العلاقة بينها وبين «المساواة»؟
- ما الأساس الفلسفي الذي تستند إليه العدالة في قيامها؟ وما معاييرها الأساسية؟
- كيف جاء موقف باري من نظريات العقد الاجتماعي، خاصة عند هوبز، وروسو؟
- هل يُعَدُّ المجتمعُ الرأسمالي، أم المجتمع الاشتراكي، الصورةَ المُثلى لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الإنساني العادل؟

- ما حِدُود الأرضية المشتركة بين العدالة والديمقراطية؟ وهل تُعَدُّ الديمقراطية نظامًا عادلًا في حد ذاته؟

- كيف تؤثر مشكلة «الاستبعاد الاجتماعي»، على العدالة؟

هذا إلى جانب محاولة الإجابة عن هذا التساؤل المهم، والمتمثل في: هل نجح باري في أن يقدم نظريةً مُبْتَكَرةً في العدالة؟ أم أنه كان مُجَرَّدَ مُكَرِّرٍ لِمَنْ تحدثوا عنها بَدءًا من «أفلاطون» وصولًا إلى «جون رولز»؟

منهج البحث.

للإجابةِ عن هذه التساؤلاتِ، سأعتمد على المنهج التحليلي في عرض تصور باري للعدالة، وتحديد معاني المصطلحات والمفاهيم التي يستخدمها، إلى جانب المنهج المُقَارَن من حيث المقارنة بين موقفه من العدالة وموقف غيره من الفلاسفة، وأخيرًا يأتي دَور المنهج النقدي بغرض الوقوف على ما ينطوي عليه مفهومه للعدالة من إيجابياتٍ وسلبياتِ، وتوضيح مواطن الأصالة والتقليد فيه.

أما بالنسبة لمحتويات البحثِ، فجاءت في ثلاثة محاورَ، على النحو الآتي:

المحور الأول : المفهوم الإجرائي للعدالة.

أولًا: تعريف العدالة وأساسها الفلسفي.

ثانيًا: متطلبات العدالة.

المحور الثاني: مصدر العدالة ومعاييرها.

أولًا: مصدر العدالة.

ثانيًا: المعايير الأساسية للعدالة.

المحور الثالث: المساواة وحدود الحرية في الليبرالية الاجتماعية.

أولًا: الديمقراطية ومعوقات العدالة.

ثانيًا: العدالة ومدى ارتباطها باقتصاد السوق.

وبعد هذه الإطلالة على موضوع البحث، وإشكاليته، ومنهجه، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه: ما ماهية العدالة عند باري؟ وما طبيعة الخيرات التي تَنصَبُّ عليها؟ وما المتطلبات التي ينبغي توافرها لقيامها؟

المحور الأول: المعنى الإجرائي للعدالة.

أوضحت في مقدمة البحث أن العدالة تَحْتَلُّ جوهر فلسفة باري السياسية، ومن ثَمَّ يأتي هذا المحور ليعالج مفهومه الإجرائي للعدالة؛ الأمر الذي استلزم تقسيمه إلى عنصرين أساسيين: يدور الأول منهما حول تعريف العدالة، وتحديد موضوعها، أما العنصر الثاني فنوضح من خلاله المتطلبات الضرورية التي لا غني عنها إذا ما أردنا تحقيق فكرة العدالة.

أولًا: تعريف العدالة وأساسها الفلسفي.

(أ) مضمون العدالة.

يذهب باري إلى أن العدالة تَنصَبُّ على توزيع ثلاثة أنواع أساسية من الخيرات الاجتماعية؛ وهي: «الحقوق» (Rights)، و«الفرص» (Opportunities)، و«الموارد» (Resources)[1]. ومن هذا المنطلق، نجده يستعمل مصطلح "العدالة"– من بين كل الاستخدامات المختلفة له– ليشير من خلاله إلى "العدالة الاجتماعية"، أو ما يُطلق عليه أحيانًا «العدالة التوزيعية» "Distributive Justice". والواقع أن هذا النوع من الاستعمال له ما يبرره؛ نظرًا لأن العدالة الاجتماعية تمثل الصورة الرئيسة والأكثر شمولًا من بين صور العدل المختلفة، وهي تنصرف أساسًا إلى كيفية التوزيع العادل للخيرات الاجتماعية، وبالتالي فإن ميدانها هو مؤسسات المجتمع؛ بما في ذلك مجمل أنشطة الأفراد وعلاقاتهم ببعضهم بعضًا داخل هذه المؤسسات.

---

(1) Barry, Brian: ***Why Social Justice Matters***, Cambridge, MA: Polity Press, 2005, PP. 18-19, 22.

وإذا كانت العدالة تشير إلى تلك الفضيلة التي تحدد مدى اقتراب المؤسسات الاجتماعية من تحقيق النمط الأمثل لتوزيع الخيرات على أفراد المجتمع، فإن باري يحدد موضوعها فيذهب إلى أنها تنصَبُّ على توزيع الخيرات الاجتماعية المختلفة؛ نظرًا لأن العدالة تبدو للوهلة الأولى خاصّيّة مشتركة نُسبغها على مجمل العلاقات الإنسانية والمؤسسات الاجتماعية بحيث يُمكننا إطلاق صفة العدل أو الظلم عليها، وبحيث يُمكننا القول بأن ثمَّة بديلًا معينًا للمؤسسات القائمة يُعَدُّ أكثر عدالة منها(١).

هذا يعني أنه إذا كانت العدالة تهتم بتوزيع الخيرات، فإن المحتوى الدقيق لها هو الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكل الموارد، والفرص، والمنافع المادية والمعنوية ذات الجوانب المشتركة في المجتمع؛ مثل القوة، والثروة، وما إلى ذلك. ففي مجال التعليم– على سبيل المثال– ثمَّة العديد من الطرق التي يمكن من خلالها تقييم المؤسسات التعليمية؛ فقد نُثني أو نستنكر المواد التي يدرسها الطلاب، والتي تغرس في عقولهم قيمًا معينة، وقد نستحسن أو نستهجن مدى ملائمة الأساليب والمناهج الدراسية بالنسبة لقيم العصر. بيد أن العدالة في نظر باري تهتم فقط بمسألة المساواة بين الأفراد في الفرص التعليمية من جانب، والدور الذي تقوم به المؤسسات التعليمية بالنسبة لزيادة قدرات الأفراد وتنمية مهاراتهم من جانب آخر(٢).

---

(1) Barry, Brian: ***Theories of Justice***, Berkeley, CA: University of California Press, 1989, P. 355.

(2) Ibid, P. 356.

على هذا النحو فإن موضوع العدالة يتمثل في توزيع الخيرات الاجتماعية على الأفراد، وما يُسند إلى هذا التوزيع الأصلي من صفات، وبعبارة أخرى فإنها تنصب على معيار التوزيع، وليس على نتائج الاستخدامات المختلفة بعد عملية توزيع الخيرات. فالعدالة في مجال التعليم تتطلب غياب التفاوت بين الطلاب من حيث فرص الالتحاق بالمدارس والجامعات. أما النتائج الاجتماعية للتعليم، وأبعاد السياسة التعليمية، وطبيعة الاستراتيجيات التعليمية المتَّبَعة؛ فهي مسائل تخرج جميعها عن نطاق العدالة[١].

وبالمثل فإن "الدخل" هو الشيء الذي يُعَدُّ توزيعه موضوع العدالة. فإذا كنت أنا وأنت لنا حق متساو في موارد المجتمع، فبالتالي لا يهم إذا كان الرضا الذي ستشعر به من استخدام تلك الموارد مساويًا، أو أقل، أو أكثر مما سأشعر به أنا. إذ أن العدالة تتمثل في أن حقنا المتساوي يتحول إلى قوة شرائية متساوية؛ أما ما نفعله بتلك القوة الشرائية فهذا شأن آخر خاص بنا لا علاقة له بالعدالة[٢]. وما ينطبق على العدالة في مجالي التعليم والدخل، ينطبق بالمثل على العدالة في مجالات التوظيف والعمل، والرعاية الصحية، والقوة السياسية؛ فالعدالة تتطلب أساسًا وجود الفرص المتكافئة[٣].

---

(1) Barry, Brian: ***Why Social Justice Matters***, P. 47.

(٢) باري، بريان: **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**، الجزء الأول، ترجمة: كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٨٢، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر ٢٠١١، ص ص. ٦٦-٦٧.

(3) Barry, Brian: ***Political Argument***, London: Routledge & Kegan Paul, 1965, PP. 126-131.

من هذا المنطلق، فإن العدالة تمثل إحدى الفضائل الاجتماعية الأساسية التي تنطبق على المؤسسات الاجتماعية بكل أنواعها: السياسية، والاقتصادية، والتعليمية، والطبية...إلخ. وبالتالي، فإن العدالة مفهوم معياري ينصرف في الأصل إلى توزيع الحقوق، والفرص، والموارد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية، أكثر مما ينصرف إلى سلوك الأفراد ذاتهم(١). وبهذا المعنى يمكن القول أن العدالة بالنسبة لباري تُعَدُّ واحدة من أهم القيم والفضائل الاجتماعية، إنْ لم تكن الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية في الدولة الليبرالية(٢).

ومن الملاحظ أن باري يساير ما ذهب إليه «جون رولز» "John Rawls" من أن العدالة تمثل الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، مثلما أن الحقيقة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الفكرية والثقافية(٣). كذلك فإن نظرته لجوهر العدالة تتفق مع رؤية رولز الذي أكد من خلالها أن العدالة تتجه إلى المؤسسات الاجتماعية، وعلى حدٍّ قوله: «ينصَبُّ جوهر العدالة على "البنية الأساسية للمجتمع" "Basic Structure of Society"، التي تضم مؤسسات تقوم بتوزيع الحقوق والواجبات الأساسية، وتُحدد توزيع المنافع المستمدَّة من التعاون الاجتماعي. وتتألف البنية الأساسية من قانون أساسي (دستور)، وترتيبات سياسية واجتماعية

---

(1) Ibid, P. 121; Barry, Brian: ***Why Social Justice Matters***, PP. 4-5.

(2) Goodin, Robert E.: "***Why Social Justice Is Not All That Matters: Justice as the First Virtue***", *Ethics*, Vol. 117, No. 3 (April 2007), P. 419.

(3) Rawls, John: ***A Theory of Justice***, Cambridge, Mass: Harvard Univ. Press, 1971, P. 3.

قوم بالحماية القانونية لحرية الفكر والاعتقاد، والتنافس الحر في الأسواق، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج»[١].

(ب) العدالة بوصفها "تجردًا من التحيز".

إذا كانت العدالة تتطلب تكافؤ الفرص، فإنها تستلزم– كما يقول باري– نوعًا من «الحيادية» (Impartiality)، لأنها تستمد قيمتها من مجموعة الإجراءات القائمة على أساس مفهوم التجرد من التحيز عند توزيع الخيرات الاجتماعية[٢]. ومن هنا فإن مفهومه للعدالة يركّز على الإجراءات التي تُتخذ في ظل موقف غير متحيز، وليس على نتائج التوزيعات.

هذا يعني أن باري يعالج العدالة من منظور الليبرالية الاجتماعية التي تركّز على فكرة الاجراءات العادلة عند توزيع الحقوق والموارد والفرص، وأيًا ما كانت التفاوتات التي تنتج بين الطبقات والشرائح الاجتماعية من استخدامهم لهذه الخيرات[٣]، وقد أكد باري أن تصوره للعدالة ينطلق من أساس ليبرالي، وعلى نحو أكثر تحديدًا من "الليبرالية المستندة إلى التساوي في الفرص" "Egalitarian Liberalism"[٤].

---

(1) Ibid, P. 7.

(2) Barry, Brian: ***Theories of Justice***, P. 361.

(3) Barry, Brian: ***The Liberal Theory of Justice***, Oxford: Oxford Univ. Press, 1973, PP. 166-168.

(٤) Barry, Brian: ***Justice as Impartiality***, New York: Oxford Univ. Press, 1995, P. 3.

ويمضي باري حيث يميّز باري بين مفهوم "الحق" من جانب، ومفهوم "الخير" من جانب آخر، ويذهب إلى أن "الحقوق" لها أولوية على التصورات الخاصة عن "الحياة الخيرة"[١]. وتُعرف هذه الفكرة في النظرية السياسية الليبرالية باسم «الحيادية الليبرالية» "Liberal Neutrality"، وتقوم على أساس أن الدولة لا ينبغي عليها أن تتبنى صورة معينة «للمجتمع الخيِّر» "the Good Society" من منطلق أن بعض أشكال الحياة أجدر من غيرها بالإتباع، بل لابد أن تلتزم بالحيادية تجاه كل أعضاء المجتمع في كافة معتقداتهم الدينية والاجتماعية والثقافية[٢].

من هذا المنطلق يدافع باري عن «النظرية المُجملة للعدالة» "Thin Theory of Justice"، وهي نظرية تستند إلى مفهوم "الحقوق"، وكذلك إلى مجموعة من المبادئ الكلية للعدالة. ويمكن التعبير عن هذه المفاهيم بلغة حقوق الأفراد والمجتمعات الإنسانية[٣].

وإذا نظرنا إلى النظرية المُجملة للعدالة سنجدها تتضمن معايير أوَّلِيّة، وترتبط بتحريمات ضد المظالم الجسيمة مثل التعذيب، والسيطرة، والاضطهاد، والعدوان، والوحشية. وتتجلَّى هذه المبادئ في مفهوم العدالة بوصفها «قيمة لاسياقية» (Acontextual Value) (أي لا تتوقف في وجودها على سياق معين وتنطبق على كل الأفراد في كل المجتمعات

---

(١) Ibid, P. 163.

(٢) Perry, Michael J: "***Neutral Politics***", *The Review of Politics*, Vol. 51, No. 4 (Autumn 1989), PP. 479ff.

(٣) Barry, Brian: ***The Liberal Theory of Justice***, PP. 19-33.

الإنسانية)[١]. كذلك فإن العدالة على هذا النحو ليست نِتاجًا للاتفاق بقدرٍ ما هي نِتاج الاعتراف المتبادل بين الأفراد والمجتمعات الإنسانية. كما أن مبادئها ليست فحسب مشتركة على نحو كلي بين البشر بغض النظر عن اختلافاتهم الثقافية والدينية، ولكنها ستظل دائمًا ذات استمرارية على نحو جدير بالاهتمام على مدار الأزمنة والعصور[٢].

من هذا المنطلق، تتطلب العدالة نوعًا من الحيادية الليبرالية، التي تَفرض بدورها على الدولة عدم التمييز بين مواطنيها على أساس الانتماءات الدينية أو الطبقية، وأن تقف في سياساتها وقراراتها على مسافة واحدة من جميع المواطنين، وعلى حد تعبير "رولز": «يتطلب النظام السياسي العادل حيادية أخلاقية في التعامل مع مسألة الحياة الخيّرة»[٣]. وكذلك يؤكد «رونالد دوركن» (Ronald Dworkin) على هذا المعنى بقوله: «يجب أن تكون القرارات السياسية والاجتماعية مستقلة– كلما كان ذلك ممكنًا– عن أيّ تصورات خاصة عن الحياة الخيّرة، أو عما يجعل الحياة ذات قيمة»[٤].

---

(١) حول «النظرية المُجملة» للعدالة انظر:

(Walzer, Michael: ***Thick and Thin: Moral Argument at Home and Abroad***, Notre Dame: Notre Dame Univ. Press, 1994, PP. 10ff).

(2) Ibid, P. 17.

(3) Rawls, John: ***A Theory of Justice***, op. cit., P. 404.

(4) Dworkin, Ronald "***Liberalism***", in: Stuart Hampshire (ed.), *Public and Private Morality*, New York: Cambridge Univ. Press, 1978, P. 127.

نخلص من هذا إلى أن تصور باري للعدالة يرتكز على مفهوم "الحقوق" التي تحوز نوعًا من الأولوية على مفهوم "الخير"، وبالتالي فإن ثمة واجبًا أساسيًا يقع على عاتق الدولة لحماية الحقوق الأساسية للأفراد، وهنا نجده يخالف ما ذهب إليه «ألاسدير ماكنتاير» "Alasdair Macintyre" (١٩٢٩-...؟) من أولوية "الخير" على "الحق"؛ وهذا نابع من إيمان «ماكنتاير» بالخصوصية الثقافية واختلاف الشرائع الأخلاقية التي تؤثر على سلوك الأفراد والجماعات الإنسانية[١].

ثانيًا: متطلبات العدالة.

بالرغم من تعددية مقاربات العدالة في إطار الفكر الليبرالي الغربي المعاصر، فإن ثمَّة جانبًا مشتركًا في العديد من التصورات الليبرالية المختلفة، ويتمثل هذا الجانب في تلك المساحة المشتركة التي تركز على مفهوم المساواة. وهنا نجد باري يرى أن العدالة لا تتطلب سوى «تكافؤ الفرص» (Equal Opportunity). ويفترض هذا المبدأ معاملة الأفراد على قدم المساواة؛ وبالتالي فهو يستمد وجوده من مبدأ آخر هو «المساواة الليبرالية». وقد أكد باري على هذا المبدأ الأخير بالنسبة لقيام العدالة؛ بما يقتضي ذلك من توزيع الحقوق والموارد

---

(1) Macintyre, Alasdair: ***After Virtue: A Study in Moral Theory***, Indiana: University of Notre Dame Press, 1981, P. 254. Also: West, J. L. A.: "***Impartiality and Conceptions of the Good: Brian Barry or Alasdair Macintyre?***", *The Philosophical Forum*, Vol. 31, No. 1, 2000, P. 37.

والفرص على نحو متساوي، اللهم إلا أن تكون التفاوتات بين الأفراد في امتلاك هذه الخيرات ناتجة عن اختيارات حرة "طوعية" voluntary و"مستنيرة" well-informed[١].

على هذا النحو فإن قيام العدالة يستلزم وجود "تكافؤ الفرص"، وتتمثل وظيفة هذا المبدأ في أنه يدفع الأفراد كذوات مستقلة إلى الفعل الإبداعي كي يميزون أنفسهم عن الآخرين، وبالتالي يساعد على تنمية المجتمع وتقوية الروابط بين أفراده وتدعيم قيمة السلام الاجتماعي من ناحية، كما يُقلِّل من النزاعات التي تنتج عن الإحساس بفقدان العدالة من ناحية أخرى، وهو ذلك الإحساس الذي يتجسد في غياب المساواة بين الأفراد.

وانطلاقًا من هذا المتطلب الجوهري للعدالة، يُميّز باري بين جانبين شديدي الأهمية في مفهوم "تكافؤ الفرص":

الجانب الأول (جانب الاحتمالات): أي حدود الفرص المتاحة والمواتية أمام الأفراد في ظل ظروف معينة.

الجانب الثاني (جانب الوسائل): أي حدود الوسائل التي تُمكِّنهم من الاختيار من بين عدد معين من الفرص[٢].

إن "الفرص" هي عبارة عن مجموعة من الخيارات المتاحة أمام الأفراد، وبالتالي فإن مفهوم "تكافؤ الفرص" يشير إلى تلك الحالة "الموضوعية" التي تدفع الأفراد إلى اغتنام هذه

---

(١) Barry, Brian: ***Why Social Justice Matters***, PP. 37f.

(٢) باري، بريان: **الثقافة والمساواة**، الجزء الأول، مصدر سابق، ص. ٧٠.

الخيارات أو حُسن استغلالها بحيث يستطيعون من خلالها تحقيق أهدافهم وغاياتهم ومشاريعهم. وبالتالي فإن الحدود التي يمكن أن تُقيِّد هذه الحالة الموضوعية- كأن يتم (تخصيص الفرصة) لأفراد بعينهم- تختلف عن الحدود التي يمكن أن تُقيِّد ظروف اختياراتهم ذاتها، وهي القيود النابعة من مجمل الملابسات والأحوال والدوافع التي تواجه الأفراد عند اختيارهم من بين الفرص المتاحة؛ كأن يتم الإحجام عن اختيار بعينه (رفض تناول المشروبات الكحولية مثلًا) لأسباب دينية، أو شخصية.

من هنا فإن الاختلافات الثقافية والاجتماعية وغيرها قد تؤثر على حدود الاختيار بين الأفراد، لكنها لا ينبغي أن تؤثر على سياسة الدولة بالنسبة لتدعيم مبدأ "تكافؤ الفرص". كذلك فإن هذا يؤكد أنه من الضروري الوضع في الاعتبار أهمية التمييز بين الفرص المتاحة من جانب، ونسبية الاختيار من جانب آخر.

ومن الملاحظ أن مبدأ "تكافؤ الفرص" ذو أهمية كبيرة بالنسبة للعدالة؛ بحيث إذا أدت الفرص المماثلة إلى إيجاد مجموعة متطابقة من الخيارات، فإننا نكون بإزاء تكافؤ للفرص. وبالمثل فإن اختيارات الأفراد في هذه المجموعة من الخيارات يمكن أن تختلف حسب تفضيلاتهم، كما أن بعض هذه التفضيلات سيكون مستمدًا من بعض جوانب الثقافة التي يشترك فيها هؤلاء الأفراد مع آخرين، وسيكون بعضها الآخر خاصًا بهم. لكن ذلك لا يمثل في رأي باري أمرًا مهمًا على أية حال؛ حيث إنه في كلتا الحالتين لا يتعلق الأمر بادعاءات تستند إلى فكرة العدالة ما دامت العدالة ذاتها تتحقق من خلال تكافؤ الفرص[١].

(١) المصدر السابق، ص ص. ٦٢-٦٣.

يترتب على ذلك أن باري يعتبر العدالة نوعًا من عدم التحيز التي تستلزم وجود الفرص المتكافئة. والواقع أن العدالة لا يمكن فهمهما، كما لا يمكن تحقيقها- وفق ما تشير «سوزان ميندوس» (Susan Mendus)- إلا من خلال منظور حيادي يستند إلى مبدأ تكافؤ الفرص[١]. وباري بذلك يتفق تمامًا مع «سيدني هوك» "Sidney Hook" (١٩٠٢-١٩٨٩)، الذي ذهب إلى أن التمييز بين المواطنين يُمثِّل خرقًا للعدالة، وانتهاكًا لمبدأ المواطنة المتساوية. علاوة على أن الحقوق والحريات الإنسانية تستلزم عدم التمييز بين الأفراد لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو دينية[٢].

كذلك يلتقي باري في هذ الإطار مع الفيلسوفة الأمريكية «مارثا نوسباوم» "Martha Nussbaum" (١٩٤٧-...؟)، التي ذهبت إلى أنه ينبغي تنظيم المجتمع العادل على نحو يراعي قدرات الأفراد المختلفة، ويوفر كذلك المستوى الملائم من العيش الكريم بما يحقق الحياة الإنسانية الخيِّرة[٣].

---

(1) Mendus, Susan: "Choice, Chance and Multiculturalism", in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002, P. 32.

(2) Hook, Sidney: Political Power and Personal Freedom, New York: Criterion Books, 1959, P. 88.

(3) Nussbaum, Martha C.: "***Human Capabilities, Female Human Beings***", in: Martha Nussbaum and Jonathan Glover (eds.), *Women, Culture, and Development: A Study of Human Capabilities*, Oxford: Oxford Univ. Press, 1995, PP. 61-62.

ومن الناحية الأخرى فإن قول باري بوجود مبادئ كلية للعدالة يختلف فيه مع «تشارلز تايلور» "Charles Taylor" (١٩٣١-...؟)، الذي ذهب إلى أنه ينبغي أن نُميز عند توزيع الخيرات الاجتماعية بين ما هو مرغوب فيه، وما هو موضع ازدراء. وهذه التَنَوُّعات المختلفة تُفرض من ثَمَّ معايير مختلفة[١]. وبالمثل يختلف باري مع «مايكل ولتزر»، الذي ذهب إلى أنه من الضروري الوضع في الاعتبار اختلاف الثقافات ونسبيتها؛ لأن المبادئ التي تستند إليها العدالة تعتمد على التصورات المشتركة لكل مجتمع على حدة؛ وهي تصورات تنبع من الخصوصية التاريخية والثقافية للمجتمعات الإنسانية[٢]. وهو الأمر الذي حَدا بـ"ولتزر" إلى القول بأنه ليست هناك مجموعة من الخيرات الاجتماعية الأساسية، وبالتالي فإن مبادئ العدالة ذاتها تُعَدُّ مختلفة ونسبية[٣].

نخلص مما سبق كله إلى أن العدالة عند باري بوصفها مفهومًا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفكرة الحياد التي ينبني عليها مبدأ تكافؤ الفرص. وقد تجسدت العدالة المرادفة للفرص المتكافئة في مجالات التعليم، والصحة، والعمل، والدخل والثروة، والقوة السياسية وغيرها. وبهذا المعنى فإن معيار تكافؤ الفرص يشمل أبعاد أوسع لا تقتصر على المجال السياسي أو الاقتصادي وحده، بل يمتد إلى جميع المجالات الاجتماعية المختلفة.

---

(1) Taylor, Charles: "***Diversity of Goods***", in: Stanley G. Clarke, and Evan Simpson (eds.), *Anti-Theory in Ethics and Moral Conservatism*, New York: State University of New York, 1989, PP. 223-224.

(2) Walzer, Michael: ***Spheres of Justice: A Defense of Pluralism and Equality***, New York: Basic Books, Inc., 1983, P. 6.

(3) Ibid, PP. 8-10.

المحور الثاني: مصدر العدالة ومعاييرها الأساسية.

إذا كُنّا قد تعرفنا في المحور السابق على مجمل تصور باري للعدالة، فإنني سأتناول في هذا المحور مصدر العدالة ومعاييرها؛ الأمر الذي استلزم تقسيمه إلى عنصرين: يدور الأول منهما حول الأساس الفلسفي الذي تستند إليه العدالة، والمتمثل في: لماذا نَعُدّ شيئًا ما عادلًا وآخر غير عادل؟ ويتناول العنصر الثاني المعايير الملائمة التي ينبغي أن ترتكز عليها العدالة داخل المؤسسات الاجتماعية وفيما بينها.

أولًا: مصدر العدالة.

على الرغم مما قد يبدو من أن التساؤل عن الأصل الذي تَنَبُع منه العدالة يبدو بسيطًا، فإن الأمر ليس كذلك في حقيقة الأمر، بل إنه من أصعب المشكلات الفلسفية التي تدور حول العدالة، إنْ لم يكن أصعب هذه المشكلات جميعها؛ لأن مصدر العدالة هو الذي يحدد طبيعتها، ومِنْ ثَمَّ معاييرها ومبادئها.

والواقع أن هناك عدة أسباب تَحُول دون اتفاق الفلاسفة على الأصل الذي تَنَبُع منه العدالة، وبالتالي الأساس الذي يمكن من خلاله تحديد مدى عدالة توزيع الخيرات الاجتماعية داخل مجالاتها المختلفة. ومن بين هذه الأسباب اختلاف الفلاسفة أنفسهم حول الأسس الرئيسة التي يمكن من خلالها تبرير مدى عدالة أفعال وممارسات بعينها، واختلافهم حول المبادئ التي تقوم عليها العدالة.

وفي هذا الإطار يذهب باري إلى أن العدالة لا يمكن تبريرها إلا من خلال "الحياد"، الذي يستلزم وجود مؤسسات ليبرالية تشتمل على المساواة المدنية، وحرية التعبير والدين، وعدم

التمييز، وتكافؤ الفرص، وهلم جرا. وهو يبرر إيمانه بهذه الطريقة في النظر إلى مصدر العدالة، بقوله: «إن المبادئ الليبرالية هي أعدل طريقة للفصل في المنازعات التي تنشأ نتيجة لتضارب المصالح الإنسانية، واختلاف المعتقدات حول طبيعة الحياة الاجتماعية الخيِّرة»[١].

هذا يعني أن باري لا يبرر قيام العدالة استنادًا إلى أسس دينية تتعلق بوجود الله، أو فرضيات فلسفية تتعلق بوجود «القانون الطبيعي»، وإنما من خلال الأسس والقيم الليبرالية ذاتها: (الحرية، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والتسامح...)، والتي تؤسس لجوهر الاتفاق العقلاني بين الأفراد من جانب، وملائمة المبادئ الليبرالية للعدالة بالنسبة للطبيعة الإنسانية من جانب آخر. وبالتالي فإن مصدر العدالة يتمثل في النظام التعاقدي الحر، وهي تُعَدُّ بهذا المعنى نوعًا من الحياد بين المفاهيم المتنافسة عن الحياة الخيّرة[٢].

من هذا المنطلق، فإن الأساس الفلسفي للعدالة عند باري لا يستند إلى أي نوع من «المنفعة المتبادلة» (Mutual Advantage) (أو المصلحة المشتركة) المترتبة على الالتزام بالتعاقد الذي يدخل الأفراد فيه بملء إرادتهم، كما تقول نظريات العقد الاجتماعي. على العكس من ذلك، فإن باري لا يساير هذه النظريات، سواء كانت "المنفعة" المترتبة على العقد تتمثل (كما عند هوبز) في التمتع بملذات الحياة من ناحية، وتجنب الخوف الدائم من الموت

---

(١) باري، بريان: **الثقافة والمساواة**، الجزء الأول، مصدر سابق، ص. ٢٠٣.

(٢) Barry, Brian: "***Something in the Disputation not Unpleasant***", in: Paul Kelly (ed.), *Impartiality, Neutrality and Justice: Re-Reading Brian Barry's 'Justice as Impartiality'*, Edinburgh: Edinburgh Univ. Press, 1998, P. 187.

قتلًا من ناحية أخرى، وهو ما تمليه قوانين الطبيعة على الأفراد لتحقيق منفعتهم وضمان أمنهم وحياتهم، أو كانت هذا "المنفعة" (كما عند روسو) هي الطريق الأمثل لحماية الملكية الفردية وضمان حقوق الرفاهية من ناحية، والمحافظة على الحرية والمساواة للجميع بلا استثناء من ناحية أخرى، وبالتالي تحقيق التقدم الذاتي الذي يشمل تصور الأفراد عن الحياة الخيِّرة[١].

على هذا النحو فإن نظريات المنفعة المتبادلة مَعِيبة كلية لأنه من شأنها أن تُحول جميع قيم الأفراد ومعتقداتهم إلى مجرد إشباع لرغبات معينة، بالإضافة إلى إمكانية خضوع الحقوق التي تكفلها العدالة للمساومة السياسية أو لحساب المصالح الاجتماعية. وفي مقابل هذه النظريات التي تنظر إلى العدالة من زاوية المنفعة المتبادلة، يتبنى باري تلك الطريقة التي تعتبر العدالة نوعًا من "عدم التحيز"، ويبرر هذه الطريقة بأنها تَفرض واجبًا على الأفراد بعدم انتهاك معايير التوزيع العادل للخيرات لأسباب خاصة، وتدفعهم إلى التمسك بذلك الأساس الكلي للاتفاق بحيث يكون مقبولًا من وجهة نظر الجميع[٢].

كذلك فإن رفض باري لهذا النظريات يرجع إلى أن الأسس والالتزامات الأخلاقية التي تقوم عليها غير متسقة ذاتيًا وغير مترابطة منطقيًا؛ لأنه وعلى افتراض إمكانية النجاح في التوصل إلى اتفاق بين الأفراد المتعاقدين، فإن إغراءات المصالح الشخصية والخاصة ستعمل بطريقة أو بأخرى على التنصل من بنود العقد، بل ومن الممكن أن تدفع ببعض الأفراد إلى خرق العقد ذاته من أجل جني منافع ومغانم إضافية. كما أن محاولة رولز للتغلب على هذه

---

(١) Barry, Brian: ***Justice as Impartiality***, PP. 31-33.

(2) Barry, Brian: ***Theories of Justice***, P. 8.

المشكلة باقتراحه «لحجاب الجهالة»[١] هي محاولة قاصرة في نظر باري؛ لأنها لا تراعي تعددية المصالح الإنسانية وتنوعها. وبالتالي فإن مصدر العدالة عند رولز لا يقدم أساسًا صلبًا لها، وعلى أقل تقدير فهو يتعارض مع أفكارنا الأوّليّة عما تستلزمه فكرة العدالة[٢].

من هنا يقوم تصور باري للعدالة على أساس النظر إليها من زاوية الحيادية، وقد أكد على ذلك بقوله: «إن العدالة تستند إلى مفهوم الحياد الذي يتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد التي تَنصَبُّ على تشكيل أساس الاتفاق العقلاني الحر بين الأشخاص والاعتراف بحقوقهم وحرياتهم الأساسية»[٣]. وبهذا المعنى تتطلب العدالة وجود المؤسسات الليبرالية، وتتجسد في السلوك الاجتماعي الذي يتصف بعدم التحيّز، وباختصار فالعدالة ليست سوى "عدم تحيز؛ بمعنى أن الدافع للامتثال لمبادئ العدالة يتمثل في الرغبة في معاملة الآخرين "بالقسط" أو بطريقة مجردة من التعسف[٤].

---

(١) «**حجاب الجهالة**» **(Veil of Ignorance)**: فكرة طرحها رولز من أجل أن تتم عملية التفاوض حول اختيار مبادئ العدل في ظروف محايدة، ومن شأن هذه الوسيلة أن توحِّد الأفراد وتمنعهم من معرفة موقعهم الاجتماعي الذي سيشغلونه في المستقبل، ومن شأنها كذلك أن تَحول دون تميز بعض الأفراد، ومن ثَمَّ تمنعهم من وضع مبادئ تلاءم ميولهم وأحوالهم الطبيعية ومفهومهم الخاص عن الحياة الخيّرة. انظر:

(Rawls, John: ***A Theory of Justice***, op. cit., P. 136f).

(٢) Barry, Brian: ***Justice as Impartiality***, P. P. 40, 59.

(٣) Ibid, P. 11.

(٤) Ibid, P. 52.

ويمضـي بـاري موضـحًا أن هذه الطريقـة فـي النظـر إلـى العدالـة تُعَدُّ نتاجًـا لفلسفات عصر التنوير بصفة عامة، وندين للإرث الكانطي بالفضل في تأسيسها بصفة خاصة، وقد ازدهـرت فـي إطـار النقـاش الثـري لنظريـة رولـز التـي اشـتملت علـى مزايـا نظريـات العقـد الاجتماعي من جانب، ومذهب المنفعة العامة من جانب آخر(١).

وخلاصـة القـول: إن العدالـة تقـوم علـى أسـاس مـن "الحياديـة"، وتكـافؤ الفـرص، وبمـا يتفق مـع اختيـارات الأفـراد. وهنـا يبـدو بـاري متـأثرًا إلـى حـد كبيـر بجـون رولـز فـي أطروحتـه "للعدالـة كإنصـاف" (رغـم نقـده لهـا)، وإلـى الحـد الـذي ذهـب فيـه «كيـث دوديـنج» (Keith Dowding) إلى أن نظرية باري في العدالة يمكن اعتبارها تطويرًا لنظرية رولز، أو هي على أقل تقدير نظرية ذات طابع رولزي بالنظر إلى السمات التي تميزها والأصول التي تأسَّست عليها(٢).

وقد أكد معظم دارسي باري على أن العدالة عنده تنبع من الاتفاق الذي يقوم على التجرد من المصالح الشخصية؛ فيذهب «جوشوا بريس» (Joshua Preiss) إلى أن باري يستهدف صياغة مفهوم سياسي للعدالة بالدرجة الأولى، بحيث يستوعب التعددية الثقافية والاختلافات الاجتماعية والدينية التي تُعَدُّ ظاهرة ملازمة للمجتمعات الصناعية الحديثة (إنْ لم تكن في كل المجتمعات البشرية). وإن تبريره للعدالة بوصفها "نوعًا من الحيادية"، ينبع من نظرته لدور الاتفاق الحر في تأسيس العدالة، وكون الأفراد عقلانيين، وكان في ذلك متأثرًا

---

(1) Barry, Brian: ***Theories of Justice***, PP. 8-9.

(2) Dowding, Keith: "***The Role of Political Argument in Justice as Impartiality***", *Political Studies*, Vol. 61, No. 1, (March 2013), P. 70.

بنظرية رولز[١]. وكذلك يذهب «غِيري كروس» (Gerry Cross) إلى أن أهمية النظر إلى العدالة من منظور "عدم التحيز" يتمثل في تأثيرها الفعّال، وبالتالي فإن هذا المنظور يجمع بين المبادئ المعيارية للعدالة وبين الدوافع التي تجعلنا نتمسك دائمًا بالسلوك العادل تجاه الآخرين، دون أن ننتظر منفعة من وراء ذلك[٢].

ومن الملاحظ أن ما يعنيه باري بمفهومه للعدالة لا يظهر على نحو صريح في كتاباته؛ وإنما في ثَنَايا تناوله لنظريات الفلاسفة السابقين عليه. فهو يعرض لنظريات العقد الاجتماعي؛ لكنها يرفضها لأنها تقوم على أساس النظر إلى العدالة من منظور المنفعة المتبادلة، في حين أن العدالة أقرب ما تكون في نظره إلى التجرد من التعسف. وهو الأمر الذي دفع به إلى التأكيد على أن هذا المنظور النفعي لا يمكن التعويل عليه كأساس نظري راسخ للعدالة[٣].

ومن ناحية أخرى فإن اعتقاد باري بأن مصدر العدالة يتمثل في الاتفاق القائم على التجرد من الأهواء والمصالح يتفق فيه مع «بروس أكرمان» "Bruce Ackerman" (١٩٤٣-...؟)، الذي اتَّبعَ خُطَى الليبراليين، وذهب إلى أن العدالة تنبع من اتفاق الأفراد

---

(1) Preiss, Joshua B.: "***Why Brian Barry Should Be a Multiculturalist? Contractualism, Identity, and Impartiality***", *Social Theory and Practice*, Vol. 35, No. 2 (April 2009), P. 234.

(2) Cross, Gerry: "***A Theory of Impartial Justice***", *Oxford Journal of Legal Studies*, Vol. 21, No. 1 (Spring, 2001), P. 131.

(3) Ibid, PP. 129-130.

الذين يتسمون بالعقلانية في ظل ظروف نموذجية معينة. وطبقًا لهذه الطريقة الكلية، نجد أن حريات الأفراد تُعَدُّ حقوقًا أساسية تحميهم من سطوة الأفراد الآخرين ومن سطوة المجتمع، وتَمُدُّهم بإطار عامٍ يمكن من خلاله أن يختاروا لأنفسهم من بين التصورات المُتَنَافِسة حول الحياة الخيِّرة(١).

غير أن تصور باري للعدالة لم يكن بمنأى عن بعض المآخذ والانتقادات؛ لافتقاره على ما يبدو إلى المنظور العملي الذي يجعله يتجاوز المُثل العقلانية. وبعبارة أخرى فإن تصوره للعدالة بوصفها نوعًا خاصًا من أنواع الحيادية غير حاسم بما فيه الكفاية على المستوى السياسي؛ لأن اعتماده على الجانب "العقلاني" وحده من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه أمام أفراد بعينهم لاستغلال سلطة الدولة– على سبيل المثال– ويعتمد ذلك على قدرتهم على التأثير بشكل غير مباشر على المواطنين وتحقيق النجاح في العملية الانتخابية؛ لفرض تصوراتهم الخاصة والمتحيزة(٢).

وعلاوة على ذلك فإن تعويله على السمة العقلانية في الأفراد غير كافٍ بحد ذاته لضمان استقرار المجتمع، وكما يوضح «بول كيلي» (Paul Kelly)، فإن اعتماد باري على الاتفاق الحر بين الأفراد كأساس لتحقيق العدالة تثير صعوبات عدة خاصة مع اختلاف

---

(١) Ackerman, Bruce A.: ***Social Justice in the Liberal State***, New Haven, CT: Yale Univ. Press, 1980, PP. 195-196.

(٢) Arneson, Richard J.: "***The Priority of the Right Over the Good Rides Again***", in: Paul Kelly (ed.), *Impartiality, Neutrality and Justice*, op. cit., P. 66.

الثقافات والمجتمعات الإنسانية[١]. وستتضح هذه النقطة في المحور الثالث في سياق تناولنا للعلاقة بين العدالة والديمقراطية.

ثانيا: المعايير الأساسية للعدالة.

يُقصد بمعايير العدالة تلك القواعد التي تحدد ما هو عادل وما هو غير عادل بالنسبة لتوزيع الخيرات الاجتماعية، وبهذا المعنى فإن هذه القواعد تؤسس لذلك النموذج المُتَصَوَّر لما ينبغي أن تكون عليه العدالة. وفي رأي باري إن المساواة تُعَدُّ المعيار الأول الذي يجب أن تقوم عليه العدالة. لكن ماذا يعني مفهوم المساواة؟ وما طبيعة العلاقة بينها وبين العدالة؟ وأيّ صورة من صور المساواة هي الملائمة لقيام العدالة؟

تشير المساواة عند باري إلى مفهوم خاص يعني بتوزيع الحقوق والخيرات والفرص على نحو متكافئ بين الأفراد بغض النظر عن جنسهم، أو دينهم، أو نوعهم[٢]. وهذا يعني أن المساوة تشير أساسًا إلى نوع من «المساواة في الاهتمام والرّعاية» (Equality of Concern). وفي الواقع إن هذا المعيار نابع من نظرته للعدالة على أنها فضيلة اجتماعية تَنصَبُّ على مؤسسات المجتمع. لكن إذا كان من الواجب معاملة المتساوين بطريقة متساوية، فإن العدالة تتطلب كذلك المساواة بين الأفراد المختلفين. ولهذا وكما يوضح باري، فإن مفهوم

---

(١) Kelly, Paul: "***Taking Utilitarianism Seriously***", in: Paul Kelly (ed.), *Impartiality, Neutrality and Justice*, op. cit., PP. 46-48.

(2) Barry, Brian: ***Political Argument***, P. 119.

المساواة المرتبط بالعدالة ينبغي أن يقوم على "القِسْط"، وهو يتطلب الحكم على الأشياء وفقًا لروح القانون[1].

يترتب على ذلك أن مفهوم العدالة بوصفها إنصافًا لا يستلزم فقط المساواة الشكلية بين الأفراد طبقًا لنص القانون فقط؛ بعبارة أخرى فإن العدالة تتطلب أكثر من مجرد المساواة التي تقتصر على مجرد التطابق (أو "المساواة الحسابية")، والتي لا تراعي الفروق والاختلافات الفردية، أو التي لا تعبأ بمبدأ الجدارة، أو الاستحقاق.

ويمضي باري موضحًا أن ثمة صورتين من صور العدل: "العدالة الشكلية"، و"العدالة الموضوعية"، ويرجع هذا التمييز إلى "أرسطو" (٣٨٤-٣٢٢ ق.م)، الذي ذهب إلى أن "العدل" في أحد صوره يتجسد في الإجراءات العامة، ويفيد معنى المساواة التامة بين الجميع أمام القانون. وينصب هذا النوع على توزيع الخيرات والثروات الاجتماعية وسائر المنافع المادية والمعنوية على الأفراد بطريقة متساوية.

لكن هذا النوع من العدل قاصر في حد ذاته؛ ولهذا يأتي "العدل الجوهري" الذي أسماه أرسطو "العدل الموضوعي"، الذي يفيد معنى «الإنْصَاف» (Equity)، والذي يتعامل مع حالات خاصة وهي تلك الحالات التي يؤدي تطبيق القواعد القانونية العامة والمجردة عليها إلى نتائج ظالمة. ويقوم هذا النوع من العدل على أساس مبدأ المساواة أيضًا؛ لكن على نحو مختلف عن العدل في صورته الأولى، حيث أن المساواة التي تقوم عليها العدالة الشكلية تسوي في الحقوق ولا تراعي الاختلافات والظروف الخاصة التي يتم فيها تطبيق العدالة، أما

---

(1) Ibid, P. 152.

العدل الموضوعي (العدل كإنصاف) فيستند إلى صورة من المساواة بحيث تراعي الاختلافات الواقعية بين الأفراد، وبالتالي فإن هذا النوع الأخير لا يَنقُض النوع الأول، بل يُكمِّله[١].

وانطلاقًا من هاتين الصورتين للعدل، يذهب باري إلى أن هناك نوعين من السياسة العامة يجب تعزيزهما لتحقيق (العدل كإنصاف) والوصول إلى مبدأ المساواة في صيغته المُثلى، وهذان النوعان هما:

(١) «السياسة العامة السلبية» (Negative Public Policy): ويقصد بها تلك السياسات التي تقررها الحكومة والتي تقدم استثناءات فردية من القواعد القانونية المطبقة فعلًا؛ احترامًا لمبدأ التسامح، والحرية الدينية، واختلاف الثقافات والمجتمعات الإنسانية. ومن الأمثلة التي يسوقها باري في هذا السياق ذلك الاستثناء الخاص الذي حصل عليه أتباع الديانة "السيخية" في بريطانيا عام ١٩٧٦ من ارتداء الخوذة الواقية عند ركوب الدراجات البخارية، والاقتصار على العمامة بدلًا منها (على اعتبار أن ارتداء العمامة ليس مجرد "عرف" اجتماعي بل "واجب" يقتضيه الإيمان الديني عند السيخيين).

(٢) «السياسة العامة الإيجابية» (Positive Public Policy): ويفترض هذا النوع بعض الانحرافات الإيجابية الضرورية عن مبدأ المساواة الشكلية أمام القانون؛ فإذا كانت السياسات السلبية تقوم فقط بتخفيف العبء الذي يمثله قانون ما عن كاهل جماعة دينية معينة، فإن السياسات الإيجابية تَمنَح لبعض الأفراد امتيازات لا تتاح لغيرهم، ومن أمثلة هذا

---

(١) Ibid, P. 153.

النوع سياسة حجز نسبة معينة من الأماكن في التعليم أو التوظيف لتلك المجموعات المهمشة لتفعيل حقوقها وإزالة التمييز الذي مورس ضدها في وقت سابق(١).

نخلص من هذا إلى أن ثمة اختلافًا بين صورتين أساسيتين من العدل: العدل العام كما يتمثل في الإجراءات الشكلية التي تركّز على تطبيق القواعد القانونية على الجميع على نحو متساوي ودون محاباة. أما النوع الثاني فيتجسد في العدل الخاص (أو "العدالة الموضوعية")، والذي يتطلب سياسات معينة تراعي خصوصية كل حالة على حدة. وعلى هذا فإذا كانت العدالة عند باري تتجسد من زاوية الفرص المتكافئة، فلا يكفي لتحقيقها أن يكون الأفراد متساوين من الناحية الشكلية؛ بل يجب تعزيز مبدأ المساواة الأخلاقية فيما بينهم، بغض النظر عن اختلافاتهم. وهذا من شأنه أن يجعل من الضروري بالنسبة للمجتمع العادل تعزيز مبدأ المساواة في الاهتمام والرعاية، وكما يقول باري: «إن القاعدة الأولى للعدالة تتمثل في (المساواة الليبرالية)، وهذا يقتضي إيجاد مبرر عادل ومحدد للخروج عن مبدأ المعاملة المتطابقة بين الجميع»(٢).

---

(١) باري، بريان: **الثقافة والمساواة**، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص. ٣٨-٣٩.

(٢) Barry, Brian: "***Something in the Disputation not Unpleasant***", P. 188.

يترتب على ذلك أنه إذا كانت العدالة تستلزم معيار المساواة الذي يراعي الاختلافات، فإن ثمة شرطين يجب تحقيقهما: المعاملة المتساوية لجميع المواطنين بموجب القانون من جانب، والاعتراف المتساوي بحقوق المجموعات الدينية والعرقية والإثنية من جانب آخر[١].

وهكذا يتضح لنا أن باري يعول في تصوره للعدالة على الأسس والالتزامات الليبرالية بمعيار المساواة الذي يعني تكافؤ الفرص بين الجميع، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن معيار تكافؤ الفرص لا يتطلب المساواة الحرفية أو الحسابية– كما أشرنا– وإنما يستلزم الاحترام المتكافئ. ولذلك فإن باري يرفض قيام العدالة على أي معيار سوى معيار "المساواة الليبرالية"؛ فالعدالة في نظره مسألة تَنصَبُّ على الإجراءات المحايدة عند توزيع الخيرات الاجتماعية، أيًا كانت نتائج هذه التوزيعات[٢].

كما أن هذا يؤكد لنا أن باري لا يطابق بين مبدأ المساواة القائم على تكافؤ الفرص كمعيار للعدالة من جانب، والمساواة الشكلية التي تشير إلى الثبوت وعدم التّجدُّد من جانب آخر، وكما يوضح «جيمس تالي» (James Tully)؛ فإن الأولى تنصَبُّ على جوهر المعاملة العادلة التي تتجسد في التساوي في منح الفرص بحيث يكون الجميع سواسية من المنظور الأخلاقي، والأخرى تقتصر على مجرد التساوي المعيشي ويمكن وصفها بأنها "رتيبة"

---

(1) Barry, Brian: ***Political Argument***, PP 156-157.

(2) Miller, David: "***Justice, Democracy and Public Goods***", in: Keith Dowding and Others (eds.), *Justice & Democracy: Essays for Brian Barry*, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2004, P. 134.

"Sameness" أو غير متجدّدة؛ بمعنى أنها مجرد "تشابه في المعاملة"، ولا تعكس أساليب تفكير الأفراد أو ثقافاتهم المختلفة[١].

وإذا كان تصور باري للعدالة ينطلق في جوهره من أساس ليبرالي، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه: أيُّ صورة من صور الليبرالية هي التي تُمثِّل الصورة المثلى للمجتمع العادل؟ وأيُّ نظام من الأنظمة الاقتصادية هو الذي يُمثِّل النظام الأمثل لتحقيق العدالة؟

المحور الثالث: العدالة وحدود الحرية في الليبرالية الاجتماعية.

يتناول هذا المحور الأبعاد السياسية لتحليلات باري لفكرة العدالة، من خلال عنصرين أساسيين: أولهما يعالج مدى ارتباط العدالة بالديمقراطية، مع محاولة الوقوف على أهم المعوقات التي تقف في وجه العدالة، ويتناول العنصر الثاني العلاقة بين العدالة واقتصاد السوق الحر، مع التركيز على رؤية باري حول سياسة "إعادة توزيع" الخيرات الاجتماعية.

أولًا: الديمقراطية ومعوقات العدالة.

(أ) الصلة بين العدالة والديمقراطية.

إن التساؤل عن العلاقة بين الديمقراطية والعدالة يرجع إلى أقدم عصور الفلسفة؛ وتحديدًا منذ زمن أفلاطون الذي رفض النظام الديمقراطي، ودعا في جمهوريته الفاضلة إلى

---

(1) Tully, James: "***The Illiberal Liberal: Brian Barry's Polemical Attack on Multiculturalism***", in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered*, op. cit., P. 105.

إسناد السلطة إلى الحكام الفلاسفة الذين يتصفون بحب الحكمة والذكاء. أما بالنسبة لباري، فيذهب إلى أن هناك صلة من الناحية النظرية بين الديمقراطية والعدالة؛ وتتمثل في قيامهما على فكرة "الحيادية". فإذا كان النظام السياسي العادل هو ذلك النظام الذي يقوم على أساس الإجراءات المحايدة؛ فبالمثل فإن الديمقراطية تمثل مجموعة من الإجراءات المؤسساتية التي توفر للجميع حقوق المشاركة المتساوية، وتعبر بطريقة محايدة عن إرادة المواطنين من خلال العملية الانتخابية[١].

وعلى الرغم من وجود بعض الصلات القوية بين الأسس التي تستند إليها العدالة والأسس التي تقوم عليها الديمقراطية، فإن العدالة والديمقراطية كليهما قد لا يلتقيان في بعض الأحيان؛ والدليل على ذلك أن غالبية الناخبين يمكن أن يصوتوا لصالح سياسي أو حزب معين يكرس الظلم الاجتماعي[٢]. والواقع أن كثيرًا من الطُغَاة وصلوا إلى السلطة بدعم من الجماهير، ومن أمثلة ذلك "نابليون" في فرنسا، والبلاشفة في روسيا، و"هتلر" في ألمانيا.

هذا يعني أن الديمقراطية قد لا تكون مدخلًا للعدالة؛ فهي مجرد وسيلة للتعبير عن وجهات نظر المواطنين من خلال الإجراءات وترجمتها إلى نتائج فعلية تعبر عن اختياراتهم الحرة. بيد أن باري ينزع إلى الاعتقاد بأن الديمقراطية هي النظام الوحيد القادر على الاقتراب من العدالة. وحتى إذا لم تؤدي الإجراءات الديمقراطية إلى العدالة، فإن كونها خرجت من رحم

---

(١) Barry, Brian: ***Justice as Impartiality***, P. 110.

(٢) Barry, Brian: ***Liberty and Justice: Essays in Political Theory***, Oxford: Clarendon Press, 1991, P. 38.

نظـام حـر يعبـر عـن آراء المـواطنين يجعلهـا مقبولـة لأنـه يمكـن تعـديل هذه القرارات بطريقـة سلمية(١).

تظـل الديمقراطيـة إذن أكثـر الأنظمـة تحقيقًـا للعدالـة فـي رأي بـاري، لأن المـواطنين يمارسون حرياتهم لتحقيق ذواتهم باختيارهم الطوعي الحر، مع مراعاة مصالح المجتمع ككل. ولهذا السبب فإذا كانت الديمقراطية تقوم على مبدأ الأغلبية، ولا تهتم سوى بعدد الأصوات الانتخابية، فإن الاختلاف بينها وبين العدالة يكمن في رأي باري في الفرق بين "عدّ الأصوات" الذي تركّز عليه الديمقراطية، في مقابل "حالة التوازن" Equilibrium بين الحرية الفردية من جانب والمساواة من جانب آخر؛ بما يخدم الصالح العام، وهو ما يتطلب مراعاة الوسائل والغايات الاجتماعية الكبرى(٢).

يترتب على ذلك أن الديمقراطية ليست نظامًا مثاليًا في حد ذاتها؛ بل في ضوء ما تحققه من نتائج تقترب من العدالة، وتوضح «جوديث سكيرز» (Judith Squires) أنه إذا كانت العدالة تتطلب مبدأ المساواة الليبرالية، الذي يساعد على إيجاد قواعد تنظم جملة الخيارات المتوازنة، فإنها تستلزم بذلك أن يكون لدى المواطنين فرصٌ متكافئة للمشاركة في عملية صنع القرار السياسي الذي يتم من خلاله وضع هذه القواعد وتنظيمها(٣).

---

(١) Barry, Brian: ***Justice as Impartiality***, P. 146.

(٢) Barry, Brian: ***Sociologists, Economists and Democracy***, Chicago: Univ. of Chicago Press, 1970, P. 168.

(3) Squires, Judith: "***Culture, Equality and Diversity***", in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered*, op. cit., P. 123.

إن هذا يؤكد أن الديمقراطية قد لا تؤدي أحيانًا إلى المَثل الأعلى للعدالة. بيد أنه حتى لو حتى كانت النتائج الكلية في ظل وجود نظام غير ديمقراطي، أفضل من مثيلتها في ظل الديمقراطية، فإنه بالنظر إلى أن الديمقراطية تستند إلى مجموعة من الإجراءات العادلة، فإنها تمثل من ثَمَّ عنصرًا جوهريًا ومكونًا أساسيًا للعدالة، علاوة على أنها تمثل الاختيار السياسي الأمثل من بين كل الاختيارات الأخرى الممكنة[١].

نخلص من هذا إلى أنه على الرغم من وجود صلة جوهرية بين الديمقراطية والعدالة، فإنه لا يوجد ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الديمقراطية سينتج عنها دائمًا تحقيق العدالة. وبعبارة أخرى، ليس هناك ما يضمن أن الديمقراطية ستحقق بالضرورة نظام العدالة المأمول في المجال السياسي؛ فالعدل والديمقراطية ليسا نفس الشيء، حتى لو كانا يرتكزا على الحيادية، ومعيار تكافؤ الفرص.

(ب) الاستبعاد الاجتماعي.

يمثل «الاستبعاد الاجتماعي» "Social Exclusion" إحدى المشكلات المهمة التي تقف أمام العدالة؛ فإذا كان التمييز الاجتماعي، والفقر، والحرمان عناصر مُميِّزة للاستبعاد الاجتماعي، فإن هذه الظواهر تَحول دون تحقيق العدالة. وتتجلَّى صعوبة هذه المشكلة في

---

(1) Arneson, Richard J.: "***Democracy is Not Intrinsically Just***", in: Keith Dowding and Others (eds.), *Justice & Democracy: Essays for Brian Barry*, op. cit., PP. 41-42.

عدد من النواحي كرفض بعض الأفراد- لأسباب معينة- المشاركة في الأمور السياسية واتخاذهم موقف العزلة بدلًا من الاندماج.

لكن ماذا عن أولئك الأثرياء وذوي الدخول المرتفعة الذين يفضلون العيش في «الكمبوندات» أو الأحياء السكنية المغلقة ذات التكلفة الباهظة (والتي أصبحت منتشرة بكثرة وتضاعفت أعدادها في الكثير من الدول ومنها مصر وكثير من البلدان الفقيرة في العالم العربي!)؟ وإذا كان هؤلاء الأفراد لا يشاركون- بمحض إرادتهم- في الأنشطة الرئيسة للمجتمع؛ فهل كلهم يمثلون مشكلة تؤثر على العدالة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هي نفس المشكلة الاجتماعية التي يواجهها المُستبعَدون اجتماعيًا لأسباب خارجة عن إرادتهم؟

يبدأ باري بعرض ما يُسمّى بالتعريف الإجرائي للاستبعاد الاجتماعي؛ بأنه ما يقع على الأفراد والجماعات من ثلاثة جوانب: "الاستقطاب"، و"التفرقة الاجتماعية"، و"عدم المساواة في الحقوق والحريات". وبالتالي يُعَدُّ الفرد مُستبعَدًا اجتماعيًا إذا: (أ) كان مقيمًا في منطقة جغرافية معينة من مجتمع ما، ولكنه (ب) لا يستطيع المشاركة في الأنشطة الرئيسة للمجتمع الذي يعيش فيه، وهو (ج) يكون راغبًا في هذه المشاركة، لكنه يجد نفسه ممنوعًا من القيام بذلك لأسباب تتجاوز إراداته[1].

---

(١) باري، بريان: «**الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وتوزيع الدخل**»، في: جون هيلر وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة: د/ محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٤٤، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ص. ٤٥-٤٦.

في ضوء هذا المعنى، فإن "الاستبعاد الإرادي" (رغم صعوبة تمييزه أحيانًا عن "الاستبعاد القسري") لا يدخل ضمن هذا المفهوم للاستبعاد بموجب الشرط الثالث. فالانسحاب الطوعي لمجموعة من الأفراد من المشاركة السياسية (لأسباب نابعة من معتقداتهم الدينية) لا يُعَدُّ نوعًا من الاستبعاد الاجتماعي، ولا يُشكل بالتالي نوعًا من الظلم الاجتماعي؛ إذ إن المهم يتمثل في مدى وجود فرصة حقيقية للمشاركة. ولذلك فإن باري يقبل هذا التعريف؛ لكنه يشير أيضًا إلى أنه من المهم التمييز بين الاستبعاد الطوعي من جانب والاستبعاد غير الطوعي من جانب آخر، بالإضافة إلى التركيز على النتائج والآثار المترتبة على "العزلة الاجتماعية" (Social Isolation) (في كلا شكليها: الإرادي والقسري)، ودرجة هذه العزلة التي تمزق الأشكال التقليدية للتماسك والتلاحم الاجتماعي[١].

وفي هذا الإطار، يذهب باري إلى أن الحقوق الاجتماعية؛ كالحق في التعليم والرعاية الصحية، يجب أن تكون متاحة لكل أعضاء المجتمع، عبر ما يسميه "التدابير الاحتياطية ذات الطابع الاجتماعي" (Social Provisions). وما ينطبق على التعليم والرعاية الصحية ينطبق بالمثل على خيرات أخرى؛ كالمسكن والدخل (أو على الاقل وجود حد أدنى منها لجميع الأفراد)، وباختصار يجب على الدولة أن تَحول قدر الإمكان دون تهميش أو إقصاء أفراد أو مجموعات بعينهم[٢].

ويمضي باري فيطرح سببين لكون الاستبعاد الاجتماعي أمرًا غاية في الخطورة: الأول أنه ينتهك العدالة، والثاني أنه ينتهك قيمة التضامن الاجتماعي.

---

(١) المصدر السابق، ص ص. ٤٦، ٥٩.

(2) Barry, Brian: ***Why Social Justice Matters***, P. 66.

(١) الاستبعاد وقيمة العدالة الاجتماعية.

يتعارض الاستبعاد الاجتماعي بالضرورة مع العدالة، ومن ثَمَّ يؤثر سلبًا على نجاح الديمقراطية. ومع الإقرار بأن مصالح المُستبعَدين اجتماعيًا (وهم القلة في الغالب) قد تتطابق أحيانًا مع مصالح الناشطين اجتماعيًا (الأغلبية)، وبالتالي فإن النتائج قد لا تختلف في شيء عن النتائج التي كان يمكن أن تحدث لو أن المُستبعَدين قد شاركوا في العمل السياسي– مع الإقرار والتسليم بهذا الأمر، إلا أنه لا يوجد سبب كافي يدعونا إلى الافتراض بأن مصالح الناشطين تتوافق مع مصالح المُستبعَدين. والواقع أنه كثيرًا ما تتعارض مصالح الناشطين مع مصالح المُستبعَدين تعارضًا تامًا، وهو الأمر الذي من شأنه أن يجعل الديمقراطية أحيانًا وسيلة لقمع الأقليات المُستبعَدة. وعلى أية حال فإن المهم هو أن انقسام المواطنة إلى مواطنة من الدرجة الأولى ومواطنة من الدرجة الثانية أمرٌ بغيض في ذاته، حتى لو لم يؤثر ذلك على نتائج العملية السياسية[١].

من هذا المنطلق، يمكننا تحديد أوجه اللاعدالة في الاستبعاد من جانبين على الأقل:

– "جانب اجتماعي"، ويتمثل فيما يؤدي إليه الاستبعاد من خلق فرص غير متكافئة؛ خاصة في مجالات التعليم والتوظيف[٢]. وهذا يعني أن العدالة تواجه صعوبة في حالة وجود فرص غير متكافئة وأشكال من التمييز غير العادل؛ كما في حالة وجود مدارس وجامعات

---

(١) باري، بريان: «**الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية...**»، مصدر سابق، ص. ٥٨.

(٢) المصدر السابق، ص ص. ٥٤-٥٥.

عامة وأخرى خاصة؛ لأن هذا النوع من السياسة التعليمية ينتهك– كما يقول باري– مبدأ الفرص التعليمية المتكافئة(١).

– "جانب سياسي"، ويتجلَّى في كون الاستبعاد يشكل إنكارًا للفرص المتكافئة فيما يتصل بالأمور السياسية. وهنا نجد أن الديمقراطية لا يمكن أن تحقق الغايات والمُثل العليا لمواطنيها إلا إذا اتسعت فرص المشاركة السياسية من مجرد الحق في التصويت، إلى المشاركة في الأنشطة الحزبية والمنظمات السياسية، وعملية الضغط السياسي. ويُعَدُّ العجز في الاشتراك في هذه الأنشطة أحد ملامح الاستبعاد، ومن ثَمَّ شكلًا من أشكال الظلم. ومن الجلي أن للفرصة الحقيقية للانخراط في الأمور السياسية على قدم المساواة شروطًا مهمة؛ وبعض هذه الشروط لا يتحقق– كما هي الحال مثلًا– في حالة أمٍّ فقدت زوجها ولا تجد قُوتَ يومها، ومن ثَمَّ لا يمكنها أن تتحمل تكاليف ممارستها للنشاط السياسي(٢).

ومن الملاحظ تأكيد باري على الديمقراطية بمعناها الأشمل كوسيلة لتحقيق العدالة، مع ضرورة الاشتغال بالأنشطة السياسية التي تجسد ماهية الفرد. وقد باري على صحة ما ذهب إليه بأنه إذا كان لا يوجد مجتمع معاصر قد وصل إلى درجة قريبة جدًا من إعمال مبدأ العدالة بوصفها الفرص المتكافئة إعمالًا تامًا، إلا أن جميع الديمقراطيات المعاصرة نجحت

---

(1) Barry, Brian: ***Why Social Justice Matters***, P. 67.

(٢) باري، بريان: «**الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية...**»، ص. ٥٧.

بالفعل في إعمال مبدأ العدالة هذا بصورة جيدة بالقياس للمعايير التاريخية والمعاصرة، وهذا راجع إلى اعترافها بتكافؤ الفرص بوصفه مَطمَحًا يتطلع له الناس[١].

(٢) الاستبعاد وقيمة التضامن الاجتماعي.

إن الاستبعاد– سواءً اتخذ شكلًا طوعيًا أو قسريًا– يُضعف من قيمة التضامن الاجتماعي، الذي يعرفه باري بأنه "إحساس بمشاعر الرفقة والألفة لدى الفرد مع الأشخاص المحيطين به". وهنا نجد الاستبعاد يَحول دون معايشة الأفراد للخبرات المشتركة التي تشكل أساس تضامنهم مع الآخرين؛ وهذا بدوره أمر سيئ لسببين: أحدهما لأن التضامن الاجتماعي يمثل قيمة في ذاته، والآخر لأنه يُعَدُّ أمرًا مهمًا لما فيه من منافع أخرى. وبالتالي فإن التضامن الاجتماعي يحمل قيمًا جوهرية لأن حياة البشر تكون أفضل حالًا في مجتمع يتقاسم أعضاؤه وجودهم ويتشاركون في بعض جوانب تلك الحياة[٢].

والواقع أن خطورة الاستبعاد تتمثل في أنه يُحدث صراعات حادة في كيان المجتمع ذاته؛ بحيث تُفقده في النهاية طابع الوحدة والتكاتف. ويبدو لي أن السبب في ذلك يرجع– في الغالب الأعم– إلى انتشار التفاوتات الطبقية بشكل صارخ. فالعدالة لا تقف ضد الاختلافات ولا تنكر هذا الحق. ولكن ونظرًا لأن التفاوتات– خاصة الاقتصادية– يمكن أن تولد أشكالًا من الانقسام الاجتماعي وغياب الوحدة والتضامن، فبالتالي يظهر النزاع والانشقاق بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة. وعليه فإن التفاوتات الاقتصادية الكبيرة وعدم التساوي

---

(١) المصدر السابق، ص. ٥٤.

(٢) المصدر السابق، ص ص. ٦٠، ٦٢.

في توزيع الفرص والموارد لا تؤدي فقط إلى حالة الانقسام الطبقي، بل تصل في حدتها إلى خلق عوالم منفصلة داخل المجتمع الواحد؛ الأمر الذي ينتج عنه تفكك المجتمع وتصدعه.

وهكذا فإن الاستبعاد الاجتماعي يمثل أحد المعوقات الصعبة التي تؤثر سلبًا على تحقيق العدالة. أما الاستبعاد الاجتماعي الطوعي (أو بتعبير أدق "الانسحاب الاجتماعي")، ورغم كونه لا يُعَدُّ ظلمًا؛ لأنه ناتج عن اختيار حر، فإنه ينتهك قيمة التضامن الاجتماعي. وتتمثل المفارقة هنا أنه على الرغم من ضرورة تدخل الدولة لتصحيح مثل هذا الوضع، فإن هذه المحاولة ستؤدي- على الأرجح- إلى نوع من الاستياء، ومن ثَمَّ ستُضعف من قيمة التضامن الاجتماعي أكثر[١]. وبالتالي فإن هذا النوع من الاستبعاد يصير مشكلة اجتماعية في حالتين:

الأولى عندما يؤدي إلى درجة من الفشل الاجتماعي من حيث الآثار الخارجية المترتبة على اتخاذ القرارات السياسية المهمة.

والأخرى عندما ينتج عنه آثارًا سلبية على المدى الطويل بالنسبة للفرد الذي فضل العزلة طواعية عن الاندماج[٢].

---

(1) Le Grand, Julian: "***Individual Choice and Social Exclusion***", in: Keith Dowding and Others (eds.), *Justice & Democracy: Essays for Brian Barry*, op. cit., P. 173.

(2) Ibid, P. 178.

ثانيًا: العدالة ومدى ارتباطها باقتصاد السوق.

إذا كانـت «الديمقراطيـة الاجتماعيـة» (Social Democracy) تتميّـز عـن «الديمقراطيـة الليبراليـة» بأنهـا تسـتهدف تحقيـق المسـاواة الاجتماعيـة، ورفـع مسـتوى المعيشـة الماديـة للأفراد، فـي حين أن الثانيـة تسـتهدف ترمـي إلـى تحقيـق المسـاواة السياسية فقط؛ دون الاهتمـام بأوجـه التفـاوت الاقتصـادي بـين الأفراد، فـإن التسـاؤل الـذي يطـرح نفسـه هنـا: هل العدالة كما يتصورها باري تتحقق بصورة أفضل في المجتمعات الرأسمالية، أم في المجتمعات الاشتراكية؟

(أ) العدالة والحرية الإيجابية.

يذهب باري إلى أنه رغم أن النظام الرأسمالي قد يحقق في كثير من الأحيان منظومة العدالة المأمولة في المجال الاقتصادي، فإن الربط الحصري أو التلازم المنطقي بين العدالة والرأسمالية– كما عند الليبراليين الكلاسيكيين– لا يمت للحقيقة بصلة. ويبرهن باري على ذلك بأن "الدول الاسكندنافية"[١] التي نما فيها فعليًا القطاع العام من خلال التنظيم الاقتصادي والتمويلات الحكومية، لم تتقيد باقتصاد السوق، ولم تنتهك قيمة العدالة، كما لا تشهد أي تقييد للحريات السياسية والاقتصادية والفكرية[٢].

---

(١) تقع الدول الاسكندنافية في جهة الشمال من القارة الأوروبية، وتحتوي على ستةٍ دولٍ هي: السويد، والنرويج، والدنمارك، وأيسلندا، وفنلندا، وجزر فارو.

(2) Barry, Brian: ***Why Social Justice Matters***, P. 5.

من هنا يقترب تصور باري للعدالة من ذلك النموذج المتحقق بالفعل في البلدان الاسكندنافية. وبالتالي فقد وصل في نهاية المطاف إلى الإيمان بالديمقراطية الاجتماعية. ومن الملاحظ هنا أنه يقف في جانب مغاير من الاتجاه الليبرالي الكلاسيكي الذي يرفض أي قيود أو تدخلات للحد من حرية الأفراد سعيًا لتحقيق العدل الاجتماعي. وفي المقابل يذهب باري إلى أن أنصار هذا الاتجاه ونظرًا لأنه يعتبرون البشر بوصفهم ذرات اجتماعية أو أفرادًا منعزلين، فإنهم بهذا يركزون فقط على مبدأ الحرية الفردية والاستقلال الذاتي، ويهملون إمكانية عدم وجود انسجام بين المصالح الإنسانية(١).

من هذا المنطلق، يحاول باري مواجهة العيوب التي تتخلل الليبرالية في جانبها الاقتصادي، والتي تتمثل فيما تعرَّضَ له نظام السوق لانتقادات حادة؛ بسبب الزيادة الكبيرة في معظم البلدان الغربية في تركيز الثروات وفي تفاوت الدخول– سواء تلك الناتجة عن أرباح أو تلك الناشئة عن حيازات لرأس المال– بينما وفي الوقت نفسه أصبحت الضرائب على الدخل والمكاسب الرأسمالية أقل تصاعدًا، وتزايدت الضغوط على الطبقة المتوسطة(٢).

ويمضي باري حيث يذهب إلى أنه مع التوسع الكبير للسياسة الليبرالية الفردية– خصوصًا في بريطانيا– في مجالات كالتعليم والصحة والإسكان، ومع اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العديد من البلدان الرأسمالية، تتزايد باطراد قدرة الأثرياء على الاستغناء عن المدارس والجامعات والمستشفيات العامة. ومن ثَمَّ فإن هذه الخدمات العامة تكون عرضة

---

(١) Barry, Brian: ***Justice as Impartiality***, P. 124.

(٢) باري، بريان: **الثقافة والمساواة**، الجزء الأول، مصدر سابق، ص. ١١٢.

لمزيد من التدهور، وذلك استجابة لضغوط الأغنياء ذوي السطوة من أجل خفض الضرائب التي يدفعونها مقابل تلك الخدمات التي لا ينتفعون منها[١].

لكن باري يذهب كذلك إلى أنه إذا كانت العدالة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ الحرية الفردية، فإن الخدمات والحقوق الاجتماعية الإيجابية تُعَدُّ ذات أهمية استراتيجية؛ لأنها تُمكِّن الأفراد الأقل انتفاعًا من الثروة الاقتصادية، من ممارسة حقوقهم وحرياتهم السياسية. وهذا يعني أن مفهومه للعدالة يستلزم الحرية السياسية بالمعنى الإيجابي أكثر مما يستلزم الحرية بالمعنى السلبي، وتتطلب الأخيرة عدم التدخل أو انتفاء العوائق والقيود أمام الفعل السياسي؛ فإذا ما حدث وأُكرِهت على عمل شيئًا ما أو القيام بفعل معين، فإنني لا أكون حينئذ حرًا. أما الحرية السياسية بالمعنى الإيجابي فتهتم بقدرة الأفراد على المشاركة السياسية الفعّالة، وبهذا المعنى فإن الحرية تتطلب بعض الشروط المادية، وتفترض القدرة أو الاستطاعة؛ أي (الحرية لـ) أو (من أجل)[٢].

وهكذا يتضح أن الصورة المثلى لما ينبغي أن تكون عليه العدالة عند باري أبعد ما تكون رأسمالية على الطريقة الليبرالية الفردية (أو الكلاسيكية)؛ فهي تتجسد في الليبرالية الاجتماعية، التي وإنْ كانت ترتكز على اقتصاد السوق وتقر بالملكية الخاصة لأدوات

---

(١) المصدر السابق، ص. ١١٣.

(2) Norman, Richard: "***Does Equality destroy Liberty?***", in: Keith Graham (ed.), *Contemporary Political Philosophy*, London: Cambridge Univ. Press, 1982, PP. 86-87.

الإنتاج، فإنها تقر في الوقت نفسه بضرورة تدخل الدولة لتنظيم السوق؛ وبما يحقق التنافس الاقتصادي العادل.

(ب) سياسة الضرائب التصاعدية و"إعادة التوزيع".

ثمة بعد آخر من الأبعاد التي تكشف عن رؤية باري الليبرالية المنفتحة للعدالة؛ ويتضح هذا البعد من خلال إيمانه بضرورة إعادة توزيع الثروة بشرط أن تكون التفاوتات في توزيع الخيرات الاجتماعية قابلة للتبرير لصالح الأقل حظًا في المجتمع. ولذلك نجده يحدد الصورة التامة التي ينبغي أن تظهر العدالة من خلالها، وذلك في ضوء المقومات الثلاثة الآتية:

(١) وجود نقابات للعمال والفلاحين لتحسين ظروف العمل، وضمان حقوقهم، وتمثيل مصالحهم تمثيلًا ملائمًا من جانب، ولكي يتم كبح جماح قوة رأس المال والثراء اللامحدود من جانب آخر.

(٢) قد ينتج عن التوزيع في اقتصاد السوق تفاوتات كبيرة في الدخل الثروة، ومن ثَمَّ يجب التخفيف من وطأتها على الطبقات والشرائح الأدنى عن طريق سياسة الضرائب التصاعدية وإعادة توزيع الناتج القومي.

(٣) توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ بحيث تكون متاحة للجميع على نحوٍ متساوٍ، دون التقيد باقتصاد السوق المتمثل في "القدرة على الدفع"[١].

من هنا يتجه باري إلى تعميق النزعة الاجتماعية في تصوره للعدالة. لكنه- في المقابل- يرفض الاتجاهات الاشتراكية لقيامها على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج. ومن هذه الزاوية فإن نهجه الليبرالي مغاير تمامًا لأنصار «مذهب المجتمعات التضامنية» "Communitarianism"، الذين ركّزوا على هوية الأفراد، وخصوصية ثقافتهم، وتعزيز قيمهم المشتركة، وذهبوا- على وجه الإجمال- إلى أن الأفراد ليسوا مسئولين عن اختياراتهم في تقرير مصيرهم، وإنما هم أعضاء في مجتمعاتهم يقومون بأدوار اجتماعية وثقافية متعددة، وتتحدد قيمهم الأخلاقية من خلال التراث الثقافي والتاريخي الخاص بهم[٢].

كذلك فرغم أن العدالة عند باري لا تتجسد إلا في الدولة الليبرالية، فإنها لا تترك مبدأ الحرية الفردية على مصراعيه؛ خاصة في الحالات التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالضعفاء والفقراء أو الأقل حظًا في المجتمع. وهو بذلك لا يساير «ف. أ. هايك» "F. A. Hayek"، و«ميلتون فريدمان» "Milton Friedman" (١٩١٢-٢٠٠٦)، وغيرهما ممن تشبثوا بالنظرة التقليدية إلى الحرية الفردية واعتبارها القيمة العليا التي ينبغي أن توليها الدولة بالرعاية، حتى لو على حساب قيمة العدل. ويوضح «أندرو هندمور» (Andrew Hindmoor)، أن باري يقف على جانب مغاير من الفلاسفة الليبراليين أصحاب النزعة الفردية، وقد انتقد القوة

---

(1) Barry, Brian: ***Why Social Justice Matters***, PP. 5-6.

(2) Pierik, R. H. M.: "***Brian Barry's 'Culture and Equality'***", *Political Theory*, Vol. 30, No. 5, 2002, P. 754.

الشمولية المهيمنة للرأسماليين في العالم المعاصر، خاصة على سلطة الدولة وتغيير مسار السياسة الحكومية[١].

ومن الملاحظ كذلك التعارض بين تصور باري للعدالة وتصور «روبرت نوزك» "Robert Nozick"، الذي دافع عن اقتصاد السوق الحر بما في ذلك في مجالات مثل تعاطي المخدرات، والممارسات الجنسية الحرة، والحرية المطلقة في التعبير. ذلك أن نوزك ذهب إلى أن الأفراد هم الأقدر على تحقيق مصالحهم بأنفسهم، وليس لأحد أن يضع قواعد تحدد ما ينبغي أن يكون عليه التوزيع، وهو الأمر الذي حدا به إلى القول بأن أفضل أنظمة الحكم هي التي تقوم على أساس من «دولة الحد الأدنى» "Minimal State"؛ الأمر الذي يعني أن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي يجب أن يكون محصورًا في أضيق الحدود[٢].

على خلاف ذلك فإن نوزك وغيره من أنصار الفردية الليبرالية هم المسئولون في رأي باري عن إضعاف الليبرالية الاجتماعية وترك الباب مفتوحًا أمام هجوم المُنظِّرين اليمينيين الجدد. ويؤكد باري وقوفه على جانب مغاير من فلسفة نوزك، التي يدعوها باري "الصورة التحريرية غير المنطقية لليبرالية"؛ لأنه– وفقًا لتلك الصورة– يكون من حق أولياء الأمور حرمان أطفالهم من التعليم والرعاية الصحية، وإنزال إصابات جسدية بهم، أو إجبارهم على

---

(1) Hindmoor, Andrew: "***Brian Barry (1936-2009)***", in: Keith Dowding (ed.), *Encyclopedia of Power*, London: Sage Publications, 2011, P. 65.

(2) Nozick, Robert: ***Anarchy, State, and Utopia***, New York: Basic Books, Inc., 1974, P. 149.

الزواج المبكر. ويحدث كثيرًا أن يتم تبرير حقوق أولياء الأمور باعتبارها امتدادًا طبيعيًا لحرية الأفراد التي لا يجوز المساس بها في القيام بتلك الأمور[١]!

نخلص من هذا إلى أن العدالة لا ترتبط بالضرورة بنظام السوق على الطريقة الكلاسيكية. وفي المقابل فإن تبني اقتصاد السوق الحر لا يعني بالضرورة قيام المجتمع العادل. وقد أكد العديد من دارسي باري على ذلك؛ فيرى «ديفيد ميلر» (David Miller) إلى أن نظرية باري في العدالة تتطلب قيام الديمقراطية التي تستند إلى مبدأ تمثيل المواطنين وفقًا لنظام الأكثرية؛ لكنها تفترض أيضًا تفعيل المساواة الاجتماعية والاقتصادية؛ بحيث يمكن للأفراد أن يقدموا من خلالها حججًا مقنعة دفاعًا عن تصوراتهم الملائمة عن الحياة الخيرة[٢].

كذلك يذهب «بهيخو باريك» (Bhikhu Parekh) إلى أن العدالة عند باري تتطلب أن يحوز المواطنين حقوقًا وحريات متكافئة، وهو الأمر الذي دفعه إلى تبني إعادة التوزيع؛ لإزالة التفاوتات الكبيرة بين الأفراد، وهي واحدة من أهم وأصعب المسائل السياسية في عصرنا. وقد ظهر ذلك أيضًا في نقده للتفاوتات الناتجة عن الثروات الموروثة (أي الأموال المُكتسبة بطريقة غير عادلة)، مؤكدًا على ضرورة وجود قيود صارمة على هذا النوع من

---

(١) باري، بريان: **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**، الجزء الثاني، ترجمة: كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٨٣، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ٢٠١١، ص. ٨٢.

(2) Miller, David: "***Justice, Democracy and Public Goods***", P. 135.

الثروة لأنه يمثل عائقًا أمام تطوير قدرات الأفراد، ولأنه ينمو بشكل أسرع من الثروة التي تأتي من عمليتي "الإنتاج" و"الدخل"[١].

ومن هذه الزاوية يقترب باري من تبني الديمقراطية الاجتماعية بوصفها النظام الأمثل للحكم في المجتمعات الإنسانية، وقد أكد «ريتشارد أرنسون»[٢] (Richard Arneson) على هذا؛ ذلك أنه ما دام أن الحريات الفردية التقليدية كحرية التعبير والدين مكفولة للجميع، فإن الدولة في نظر باري يتعيَّن عليها أن تَفرض ضرائب على الأثرياء وذوي الدخول المرتفعة، وأن تستخدم هذه الموارد لصالح المواطنين الأكثر فقرًا؛ من أجل تحقيق مستوى متقارب من تكافؤ الفرص. وهذا يتطلب آلية محددة لتنظيم عمل السوق، لأن باري يؤمن بأن اقتصاد السوق لا يمكن أن يؤدي بذاته إلى التوزيع العادل، ولذلك يجب أن يتغير توزيع الثمار عن طريق سياسة الضرائب التصاعدية. ومن هذه الناحية يتبنى باري فكرة إعادة "تنظيم السوق"، وليس "إلغائه" بالضرورة؛ لأن السوق الحر المنظم تنظيمًا ملائمًا يمثل الوسيلة المناسبة والأفضل من أي بديل آخر.

كذلك يؤكد «صموئيل فريمان» (Samuel Freeman) أن باري يؤسس مفهومه للعدالة على الليبرالية الاجتماعية القائمة على التساوي في منح الفرص. ورغم كونه أحد النقاد الليبراليين الأكثر استنارة لرولز، فإنه ينظر إلى العدالة في نهاية المطاف بوصفها "تجردًا من

---

(1) Parekh, Bhikhu: "***Brian Barry and the Dangers of Liberalism***", in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered*, op. cit., P. 135.

(2) Arneson, Richard J.: "***Does Social Justice Matter? Brian Barry's Applied Political Philosophy***", *Ethics* , Vol. 117, No. 3, 2007, PP. 292-393.

التعسف" (Fairness)، وذلك من منطلق إيمانه بمبدأ "المواطنة المتساوية" من جانب، والمساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية من جانب آخر[١].

وتتضح النزعة الاجتماعية في ليبرالية باري في أعماله المتأخرة بصفة خاصة، والتي تمثل قمة نضجه الفكري الذي بدأه في الستينيات[٢]. كما أن آرائه الأخيرة تمثل تحديًا لمذهب «غلاة الليبرالية» "Libertarianism"– ذلك المذهب الذي يمثله «روبرت نوزك»– كما تمثل في الوقت ذاته نقدًا جوهريًا «لحزب العمال البريطاني» الذي ازدهر من منتصف تسعينيات القرن العشرين وحتى بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث أيّد هذا الحزب نظام السوق الحر على الطريقة التقليدية. أما باري فكان من الواضح بالنسبة له أن المسئولية عن الفقر والحرمان، وسوء الصحة، والأمراض الاجتماعية ترجع في الغالب الأعم، إنْ لم يكن على وجه الحصر، إلى الرأسماليين أنفسهم، بالإضافة إلى النخب السياسية، وليس إلى الفقراء والعاطلين والمحرومين[٣].

---

(1) Freeman, Samuel: "***Liberalism and the Accommodation of Group Claims***", in: Paul Kelly (ed.), *Multiculturalism Reconsidered*, op. cit., P. 19.

(2) Bufacchi, Vittorio: "***Why Political Philosophy Matters: Reading Brian Barry on Social Justice***", *European Journal of Political Theory*, Vol. 7, No. 2 (Apr. 2008), P. 255.

(3) Dowding, Keith: "***Brian Barry (1936–2009)***", *Political Studies*, Vol. 57, No. 6, (Jun. 2009), P. 461.

وخلاصة القول: إذا كان باري في تصوره للعدالة من أشد المدافعين عن مبدأ الحرية الفردية، إلا أنه لا يساير الاتجاهات الليبرالية الكلاسيكية، وهو بذلك امتداد لـ«جون ستيوارت مل» (John Stuart Mill) (١٨٠٦-١٨٧٣)، خاصة في مرحلته المتأخرة التي نزع فيها "مل" إلى الإيمان بالليبرالية الاجتماعية، الأمر الذي يستلزم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي؛ لتوفير الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، وتقليل الهوة بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة؛ وهذا كله رغم تبني "مل" لاقتصاد السوق.

كل هذا وغيره دفع «روبرت جودين» (Robert Goodin) إلى الاعتقاد بأن باري يُعَدُّ من أبرز المفكرين والمُنظِّرين السياسيين؛ بفضل إسهاماته المختلفة، بدءًا من نقده لرولز، وصولًا إلى تطوير أفكاره حول العدالة، عبر مجموعة من التطبيقات العملية على قضايا مثل "التعددية الثقافية"، والمساواة، والعرقية[١].

(1) Goodin, Robert E.: "***Brian Barry (1936-2009)***", *Political Theory*, Vol. 37, No. 4 (Aug. 2009), P. 451.

نتائج البحث

النتائجُ الجزئيةُ موزعةٌ على صفحات البحثِ ومحاوره الرئيسة؛ أما هنا فنذكر نتائجَه العامةَ:

أولًا: إذا ما أردنا أن نُجيب عن التساؤل الرئيسِ الذي يدور حوله جوهر هذا البحث والمتمثل في: ماذا يعني القول بأن المجتمع عادل عند باري؟ لأمكننا القول بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم على دعامة اقتصاد السوق، ويلتزم بمبدأ المواطنة المتساوية، وبالفرص المتكافئة عند توزيع الموارد والخيرات الاجتماعية؛ لكن مع الوضع في الاعتبار أن الحقوق الاجتماعية الإيجابية (وخاصة حق العمل وحق الحصول على دخل عادل) لا تقِل أهمية عن حق الملكية الفردية، الأمر الذي يستلزم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لتنظيم مجال السوق؛ بما يحقق التنافس الاقتصادي، وتقليل نسب البطالة والتضخم، وغيرها.

ثانيًا: يُعَدُّ باري صاحبَ مفهوم محدَّد للعدالة، وقد ارتبط هذا المفهوم بمعيار "تكافؤ الفرص"، لكنه في حقيقة الأمر لم ينجح في أن يقدم نظرية خاصة ومتكاملة الأبعاد ينفرد بِها عمن سواه من الفلاسفة الذين أدلَوْا بدلوهم في هذا الموضوع، بل إن أفكاره– في جزء غير قليل منها– لا تتعدَّى كونها تطويرًا لأفكار الفلاسفة الليبراليين التقليديين، وإنْ لم يغب عن محاولته جوانب من التجديد المنهجي والموضوعي.

ثالثًا: لقد سار باري على نهج الاتجاه الليبرالي الإصلاحي الذي يمثله «جون ستيوارت مل»، و«جون رولز»، في مقابل الاتجاه الليبرالي المحافظ الذي يمثله: «هربرت سبنسر»، و«هايك»، و«نوزك». ويتمثل هدف باري– في جانب كبير منه– في إنقاذ الليبرالية

من المشكلات الاقتصادية في ذلك الوقت الذي شهدت فيه أزمات حادة ناجمة عن البنية الاستغلالية للرأسمالية.

رابعًا: إذا لم تكن الديمقراطية الصورةَ المثالية للحكم، إلا أنها النظام الوحيد الذي يحقق القدر الأكبر من التعددية وحل التضارب بين المصالح الإنسانية؛ فهي أفضل نظام ممكن تتجسد فيه قيم العدالة والحرية والمساواة، وفي الوقت نفسه يوسِّع فرص الأفراد في التطوير الذاتي. كما أنها تقوم على دعامة الحقوق الإيجابية التي يُعَدُّ وجودها ضرورة للتوزيع العادل للسلطة السياسية وممارسة الحريات الأخرى. وقد عول باري على تحقيقها ليس عن طريق الثورة واستخدام العنف، وإنما من خلال الإصلاحات التدريجية التي تستهدف إعادة تشكيل الواقع من منظور أخلاقي مُصطبغًا بالصبغة الليبرالية الاجتماعية.

خامسًا: إن الاستبعاد الاجتماعي يمثل أحد أهم المعوقات التي تواجه أي مجتمع؛ لأنه يتعارض مع قيمة التضامن الاجتماعي من ناحية، وينتهك العدالة من ناحية أخرى، وبالتالي يؤثر سلبًا على بنية السياسة الديمقراطية. وإن غياب العدالة والمتمثل في الحرمان وسوء التغذية، والضغوط الاجتماعية للحصول على المال للبقاء على قيد الحياة، كل هذا وغيره يمكن أن يُعيق قدرة الأفراد على المشاركة السياسية. وكما هو الحال أيضًا مع عدم تكافؤ الفرص في العمل والتوظيف، فإن غياب التضامن الاجتماعي يُعيق بشكل كبير انخراط المُستبعَدين في الشئون السياسية، وكل هذا يضر بالعملية الديمقراطية. كما أن الاستبعاد الاجتماعي يُعَدُّ منتشرًا في المجتمعات التي تتدهور فيها العدالة، ويصير أكثر حدة في المجتمعات المغلقة والقائمة على مبدأ السلطة الأحادية.

سادسًا: إن تأكيد باري على ضرورة التكامل بين الديمقراطية والعدالة، يعني أن كلًا منهما سيكون مهددًا عندما لا تخضع الاحتكارات الاقتصادية إلى نوع من الكبح، مثلما أن ازدياد الفقر والعوز، والثراء المتزايد والتفاوت الكبير في مصادر الثروة، من شأنه أن يؤثر سلبًا على العدالة السياسية. غير أن طرحه لمفهوم الديمقراطية الاجتماعية يشوبه بعض الخلل، ولا يتضمن حلًا لضمان جعل النظام التوزيعي يقترب كثيرًا من تحقيق العدالة قدر الإمكان، أو حتى إعادة توزيع الثروات بشكل عادل في المجتمع الأمثل الذي يتصوره.

أهم المصادر والمراجع

أولًا: المصادر.

(أ) المصادر الأجنبية.

(1) Barry, Brian: *Political Argument*, London: Routledge & Kegan Paul, 1965.

(2) _____: *Sociologists, Economists and Democracy*, Chicago: Univ. of Chicago Press, 1970.

(3) _____: *The Liberal Theory of Justice*, Oxford: Oxford Univ. Press, 1973.

(4) _____: *Theories of Justice*, Berkeley, CA: University of California Press, 1989.

(5) _____: *Liberty and Justice: Essays in Political Theory 2*, Oxford: Clarendon Press, 1991.

(6) _____: *Justice as Impartiality*, New York: Oxford Univ. Press, 1995.

(7) _____: *Culture & Equality: An Egalitarian Critique of Multiculturalism*, Cambridge, MA: Harvard Univ. Press, 2001.

(8) _____: *Why Social Justice Matters*, Cambridge: Polity Press, 2005.

(ب) المصادر المترجمة إلى العربية.

(٩) باري، بريان: الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية، جزءان، ترجمة: كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر وديسمبر ٢٠١١.

(١٠) _____: «الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وتوزيع الدخل»، في: جون هيلر وآخرون (محررون)، «الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم»، ترجمة: د. محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٤٤، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر ٢٠٠٧.

ثانيًا: أهم الكتابات عن فلسفة بريان باري السياسية.

(أ) كتب كاملة.

(1) Dowding, Keith, and Others (Eds.): *Justice & Democracy: Essays for Brian Barry*, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2004.

(2) Kelly, Paul (Ed.): *Multiculturalism Reconsidered: 'Culture and Equality' and Its Critics*, Cambridge: Polity Press, 2002.

(3) _____: *Impartiality, Neutrality and Justice: Re-Reading Brian Barry's 'Justice as Impartiality'*, Edinburgh: Edinburgh Univ. Press, 1998.

(ب) مقالات ودراسات من الدوريات والمجلات المتخصصة.

(4) Arneson, Richard J.: "*Does Social Justice Matter? Brian Barry's Applied Political Philosophy*", *Ethics* , Vol. 117, No. 3, (April 2007), PP. 391-412.

(5) Bufacchi, Vittorio: "*Why Political Philosophy Matters: Reading Brian Barry on Social Justice*", *European Journal of Political Theory*, Vol. 7, No. 2 (Apr. 2008), PP. 255-264.

(6) Cross, Gerry: "*A Theory of Impartial Justice*", *Oxford Journal of Legal Studies*, Vol. 21, No. 1 (Spring, 2001), PP. 129-144.

(7) Dowding, Keith: "*Brian Barry (1936–2009)*", *Political Studies*, Vol. 57, No. 6, (Jun. 2009), PP. 459-463.

(8) _____: "*The Role of Political Argument in Justice as Impartiality*", *Political Studies*, Vol. 61, No. 1, (March 2013), PP. 67-81.

(9) Goodin, Robert E.: "*Brian Barry (1936-2009)*", *Political Theory*, Vol. 37, No. 4 (Aug. 2009), PP. 451-454.

(10) _____: "*Why Social Justice Is Not All That Matters: Justice as the First Virtue*", *Ethics*, Vol. 117, No. 3 (April 2007), PP. 413-432.

(11) Hindmoor, Andrew: "*Brian Barry (1936-2009)*", in: Keith Dowding (ed.), *Encyclopedia of Power*, London: Sage Publications, Inc., 2011, PP. 64-66.

(12) Pierik, R. H. M.: "*Brian Barry's 'Culture and Equality'*", *Political Theory*, Vol. 30, No. 5, 2002, PP. 751-754.

(13) Preiss, Joshua B.: "*Why Brian Barry Should Be a Multiculturalist? Contractualism, Identity, and Impartiality*", *Social Theory and Practice*, Vol. 35, No. 2 (April 2009), PP. 229-249.

(14) West, J. L. A.: "*Impartiality and Conceptions of the Good: Brian Barry or Alasdair Macintyre?*", *The Philosophical Forum*, Vol. 31, No. 1, 2000, PP. 29-45.

ثالثا: المراجع.

(1) Ackerman, Bruce A.: *Social Justice in the Liberal State*, New Haven, CT: Yale Univ. Press, 1980.

(2) Clarke, Stanley G., and Evan Simpson (Eds.): *Anti-Theory in Ethics and Moral Conservatism*, New York: State University of New York, 1989.

(3) Graham, Keith (Ed.): *Contemporary Political Philosophy*, London: Cambridge Univ. Press, 1982.

(4) Hampshire, Stuart (Ed.): *Public and Private Morality*, New York: Cambridge Univ. Press, 1978.

(5) Hook, Sidney: Political Power and Personal Freedom, New York: Criterion Books, 1959.

(6) Macintyre, Alasdair: *After Virtue: A Study in Moral Theory*, Notre Dame, Indiana: University of Notre Dame Press, 1981.

(7) Nozick, Robert: *Anarchy, State, and Utopia*, New York: Basic Books, Inc., 1974.

(8) Nussbaum, Martha and Jonathan Glover (Eds.): *Women, Culture, and Development: A Study of Human Capabilities*, Oxford: Oxford Univ. Press, 1995.

(9) Perry, Michael J: "*Neutral Politics*", *The Review of Politics*, Vol. 51, No. 4 (Autumn 1989), PP. 479-509.

(10) Rawls, John: A *Theory of Justice*, Cambridge, Mass: Harvard Univ. Press, 1971.

(11) Walzer, Michael: *Thick and Thin: Moral Argument at Home and Abroad*, Notre Dame: Notre Dame Univ. Press, 1994, P. 10.

(12) _____: *Spheres of Justice: A Defense of Pluralism and Equality*, New York: Basic Books, Inc., 1983.

Abstract:

This research deals with the concept of justice according to Brian Barry, as his concept of justice is the most important dimensions of his political philosophy. Barry has examined issue of justice to find out its concept, its basis and criteria, and other related issues, especially this essential problem: How we can remove the conflict between individual freedom on the one hand, and the equality on the other? This leads us to find out his political discourse on justice, so we can trace the course of it and the features of its formation within its framework in the social liberal thought.

Keywords: “Impartiality”, “Social Liberalism”, “Equal Opportunity”, “Equity”, “Social Exclusion”, “Libertarianism”.

Annual of the Faculty of Arts

A Refereed Academic Annual

Published by

the Faculty of Arts –Beni Suef University

Special Issue(4) Feb. 2020